جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي

إعداد الطالب

أحمد كمال سلمان عليان

إشراف

الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العلـــــيا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فــي العلاقات الدوليـــة قسم العلوم السياسيــة

جامعة مؤتة، 2014

الإهداء

إلى روح غاليتي ومهجتي .. إلى من علمتني بأن أجمل شي بهذه الدنيا هو عبادة الله سبحانه وإطاعته ... إلى من علمتني أن احترام الناس واجب .. إلى من علمتني العطاء دون انتظار.. إلى من أفنت حياتها من اجلي ومن اجل أخوتي .... إلى من صبرت بهذه الدنيا .إلى روح أمي الطاهر أهدي عملي المتواضع هذا ....

إلى عنوان كبريائي ورجولتي والدي العزيز...... رمز التضحية والوفاء حفظك الله تعالى ذخراً وسنداً لنا ..... جزاك الله خيراً يا والدي وأمد عمرك بالصالحات ...

إلى أخوتـي جميعاً (أبا جمال) (أبا كمال) (أبا عماد) (أم غيث) (أم عمر) (أم محمد) ... أهدي لكم جميعاً عملي المتواضع .

إلى زوجتي الغالية .... إلى من عانت معي وتحملت وصبرت لكتابتي رسالتي هذه أهدي لك عملي المتواضع .

إلى رمز الوفاء والإخلاص .. إلى الرجال الذين كانوا بقربي في أصعب الظروف التي مررت بها في حياتي إلى الأخ يوسف قباعة والأخ مأمون الحلو أهدي لكم عملي المتواضع .. وستبقون في ذكراتي إلى حين رحيل جسدي تحت التراب.. فلكم الشكر مني دوماً .. والأجر لكم من العلي القدير سبحانه وتعالى ... إلى جميع أصدقائي أهدي لكم عملي المتواضع ....

أحمد كمال سلمان عليان

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أولاً ودائماً فما التوفيق إلا بالله ومن عند الله، أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور صداح الحباشنة على ما قام به من دور بالإشراف على أعداد رسالتي وتعاونه بالإرشاد والنصح وما بذله من جهد وتوجيهات قيمة كانت معيناً لي على انجاز هذه الدارسة فجزاه الله خيراً على تحمله ومساندته لي طوال فترة أعداد هذه الدارسة، والشكر الموصول لأساتذتي في قسم العلوم السياسة في جامعة مؤتة، والشكر الجزيل إلى أساتذة لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة رسالتي وإثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم .

أحمد كمال سلمان عليان

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 أهمية الدراسة	3
4.1 أهداف الدراسة	3
5.1 منهجية الدراسة	3
6.1 أسئلة الدراسة	4
الفصل الثاني:الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 محددات السياسة الخارجية بشكل عام	5
1.1.2 المتغّيرات الموضوعية	5
2.1.2 المتغيرات المجتمعية	8
2. 2 الدراسات السابقة	18
الفصل الثالث: لمحة تاريخيـة مـوجزة حـول العلاقـات المـصرية - الأمريكية	
1.3 مصر ما قبل النفوذ الأمريكي	21
1.1.3 مصر خلال الحُكم العثماني	21
2.1.3 مصر خلال الاستعمار البريطاني	22
2.3 نشأة العلاقة المصرية الأمريكية	25

3.3 العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس جمال عبد النّاصر 27
4.3 العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس أنور السادات 28
5.3 العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس حسني 29
الفصل الرابع: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر
1.4 المحدد الجغرافي المصري 34
2.4 المحدد الاقتصادي المصري 35
3.4 المحدد الديمغرافي المصري 37
4.4 المحدد الأمني العسكري المصري 38
5.4 العلاقات المصرية الأمريكية 40
الفصل الخامس: الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي
1.5 الموقف الأمريكي من حركة الإخوان المسلمين 46
2.5 العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس مرسي 49
3.5 العلاقة مابين الرئيس محمد مرسي والمجلس العسكري 50
4.5 التوجيهات السياسية للرئيس محمد مرسي 51
5.5 الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي 57
الخاتمة 62
المراجع 65

الملخص

الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي

احمد كمال سلمان عليان

جامعة مؤتة ، 2014

هدفت هذه الرسالة إلى البحث في حقيقة الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، والحديث عن بدايات العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس أنور السادات والرئيس محمد حسني مبارك، مروراً بالموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير وما صاحبها من تردد في الموقف الأمريكي تجاه الثورة المصرية والذي بدا مختلفاً ومتناقضاً تجاه الثورة، ومن ثم التحدث وبشكل موجز عن العلاقات الأمريكية مع حركة الأخوان قبل وبعد تسلم الرئيس محمد مرسي الرئاسة في مصر، والتوجهات السياسية للرئيس محمد مرسي، والموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي من قبل الجيش المصري، حيث عمدت هذه الرسالة إلى استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وفي الختام خلصت الدراسة إلى أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع الأوضاع في مصر انطلاقاً من قاعدة تحقيق المصالح الأمريكية، والحفاظ على مكتسباتها، والمحافظة على الكيان الصهيوني من أي تهديدات قد تواجهها .

Abstract

The U.S. Position on the Overthrow of President Mohammed Morsi

Ahamd Kamal Slman e'layan

Mu'tah University, 2014

The aim of this Study is to investigate the U.S. position on the overthrow of President Mohmmad Morsi. It tackles the American – Egyptian relations during the reign of Jamal Abed Al-Nasser, Anwar Alsadat, and Hosni Mubarak. The study focuses on the U.S. Position on the Egyptian25th of January Revolution and all the hesitation and contradiction that were associated with it.

The study further discusses briefly the American-Islamic Brotherhood relations after the election of Mohammad Morsi as president of Egypt.It reflects onMursi's political policies and the American position from the ousting of president Mursiby Military. This Study adopted a historical descriptive approach in research.

Finally, the study has found that the American administration's perspective in handling the situation in Egypt was based on protecting U.S. interests and maintaining Israeli security.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

لقد إتسمت العلاقات المصرية الأمريكية بشد وجذب، ففي فترة الرئيس جمال عبد الناصر كانت العلاقات عدائية، إلا أنه شهدت هذه العلاقات حقبة ازدهار غير مسبوقة أطلقها الرئيس الراحل أنور السادات الذي أراد تحويل هذه العلاقة إلى علاقة إستراتيجية ثابتة وقوية. واستمرت هذه العلاقة مع ارتيابها لبعض التّوتر من الحين للآخر حتى قيام ثورة 25 يناير2011 إلى الحد الذي جعل البعض يذهب إلى وصفها بأنها علاقة تتسم بالتناقض والفصام، فمصر تتلقى معونة أمريكية من ناحية، وتنظر إلى الولايات المتحدة بشك كبير من ناحية أخرى.

في إطار تناول العلاقات التاريخية بين البلدين، فقد شكلت مصر أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وذلك لحماية مصالحها في الشرق الأوسط. وتمثل حقبة ما بعد ثورة 25 يناير2011 مرحلة جديدة في العلاقات بدأت مع التردد الملحوظ للموقف الأمريكي في تأييد الثورة. غير أن الإدارة الأمريكية سرعان ما تداركت خطأها وأظهرت استُعداداً واضحاً للتعاون وبداية مرحلة جديدة. واستمر التزام الإدارة الأمريكية بعد إقناعها للكونجرس بإمداد مصر بنفس مستوى المساعدات العسكرية البالغة 1.3 مليار دولار إلى جانب المساعدات الاقتصادية البالغة مائتي مليون دولار سنوياً. وعندما وصل الإخوان المسلمين للحكم تعاملت معهم واشنطن بإيجابية، دفعت الكثيرين للقول بأن الولايات المتحدة قد تبنت منهاج التعامل مع حركة الإسلام السياسي في المنطقة العربية .

لقد قامت ثورة 25 يناير من قلب موازين التعامل بين مصر والولايات المتحدة رأساً على عقب، حيث دخل الشّعب المصري – العنصر الغائب الحاضر - كجزء لا يتجزأ في معادلة العلاقات بين البلدين، والذّي لم يعد ليقبل بقصر العلاقات على المساعدات فحسب، وما يصاحبها من إملاء سياسي. فإذا أرادت الولايات المتحدة استعادة مصداقيتها في مصر، فمن الضرورة أن تسعى لشراكة حقيقية على ضوء

برنامج عمل متكامل مع تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية برمتها وزيادة التعاون في مجالات شتى على رأسها مجالات العلم والتكنولوجيا.

على الرّغم من تركيز الولايات المتحدة على المؤسسة العسكرية في إطار علاقاتها مع مصر لدورها الهام في صنع القرار بصفة أساسية، فإنه لا يمكن الحديث عن الشقّ العسكري من العلاقة المصرية - الأمريكية بمعزل عن الأبعاد الأخرى (مثلا الأبعاد السياسية والأمنية)**(عويد،2012).** ودفعت الأزمة السياسية التي تعيشها مصر إلى إعادة تفكير الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاهات العلاقات مع مصر خلال المرحلة المقبلة، وخاصة بعد انتخاب "باراك أوباما" لولاية رئاسية ثانية، وخاصة في ضوء التطورات التي شاهدتها مصر في الفترة الأخيرة والتي تتمثل في استمرار أحداث العنف وتعقد الأزمة السياسية بين النظام والمعارضة. كما نجد أن هناك حرصاً من جانب واشنطن للإحتفاظ بعلاقات قوية مع مصر طالما أنها لا تتخطّى الخطوط الحمراء ومنها عدم الإضرار بأمن إسرائيل واحترام الحقوق والحريات خاصة بالنّسبة للأقليات **(المديني،2011).**

وقد كانت مصر حتّى عام 2012 الدولة الثانية في تلقّي المساعدات وأصبحت في عامي2012 و2013 الدولة الخامسة مما يعكس وزن مصر في الإستراتيجية الأمريكية خلال السنتين الأخيرتين. وتأتي مصر بعد إسرائيل المتلقي الأول بمبلغ 3.075 مليار دولار ثم أفغانستان بمبلغ 2.327 مليار دولار ثم باكستان بمبلغ 2.152 مليار دولار ثم العراق بمبلغ 1.683 مليار دولار ثم مصر بمبلغ 1.557 مليار دولار، و قد تكرر الأمر ذاته في عام 2013 حيث حلت إسرائيل في المرتبة الأولى بمبلغ 3.100 مليار دولار تليها أفغانستان 2.505 مليار دولار تليها باكستان بمبلغ 2.228 مليار دولار ثم العراق 2.045 مليار دولار ثم مصر بمبلغ 1.563 مليار دولار**(عبدالشافي، 2012).**

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثّل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على حقيقة الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي وذلك من خلال قراءة وتحليل السياسات

والمواقف التي تبنّتها الإدارة الأمريكية تجاه الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، فضلاً عن سعي الدراسة كذلك لمعرفة الموقف الأمريكي من حركة الأخوان المسلمين في مصر، ومن ثم موقفها من تولى الجيش المصري أدارة المرحلة الانتقالية في مصر بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على معرفة العلاقات بين بلدين لكلاً منهما أهميته، فالولايات المتحدة تُعتبر القطب الأوحد ولها دور كبير في أدارة النظام الدولي، وجمهورية مصر العربية التي تعتبر قوة إقليميه في منطقة بالغة الحساسية وهي الشّرق الأوسط، كما تنبع أهمية الدراسة من كونها سوف تركز على أهم محددات ومرتكزات العلاقات بين البلدين، وخاصة المحددات الجغرافية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وهكذا تبرز أهمية الدراسة المتمثلة من واقع تطور العلاقات التاريخية الأمريكية المصرية . كما أن موضوع البحث أكاديمياً لم يُسجل فيه إلا القليل من الدراسات وتحديداً العربية منها، وقد تكون هذه الدراسة مرجعاً هاماً للأكاديميين والباحثين في معرفة حقيقة الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على حقيقة الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، وكذلك التعرف إلى المجال العلاقات المتُعددة في الجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية لهذه السياسة، إضافة إلى تعرف العوامل والمتغيرات الخارجية والداخلية ذات الأثر الأكثر وضوحاً على هذه العلاقات.

5.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة منهجين:

1. **المنهج التاريخي**: سوف تعتمد هذه الدراسة على هذا المنهج الذي من خلاله سوف يتم التركيز على رصد وتتبع المراحل التاريخية لتطور العلاقات الأمريكية – المصرية وبشكل مؤجز.
2. **المنهج الوصفي**: سوف تعتمد هذه الدراسة على هذا المنهج من خلال وصف وتحليل السياسات من الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي بإبعادها المختلفة وتأثيراتها، فأن الوصف يتطابق مع غايات وأهداف هذه الدراسة.

6.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما هـو حقيقـة الموقـف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، كما سوف تقـوم الدراسـة بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

أولاً: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر.

ثانياً: نشأة العلاقة المصرية الأمريكية.

ثالثاً: الموقف الأمريكي من حركة الإخوان المسلمين.

رابعاً: العلاقة مابين الرئيس محمد مرسي و المجلس العسكري المصري .

خامساً: التوجيهات السياسية للرئيس محمد مرسي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 محددات السياسة الخارجية بشكل عام

أن دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية هي الطّريق الأمثل لمعرفة الأهداف التي تسعى نحوها الدولة من خلال سياستها الخارجية، وأيضاً الوسائل التي تستخدمها الدولة للحفاظ على تحقيق مصالحها وأهدافها، ولمعرفة المعيقات التي تحُول دون تحقيق الدولة لتلك الأهداف، ويمكننا الحديث عن عوامل، محددات، متغيرات السياسة الخارجية، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

1.1.2 المتغّيرات الموضوعية:

تعتبر المتغيرات الموضوعية هي تلك الموارد والإمكانيات للدولة الدائمة التي تتميز بها، وهي أساس قوتها، وإن تلك المتغيرات تتوزع على عدة مجموعات أساسية ذات تأثير مستمر أو شبه مستمر، وهي: المتغيرات الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية أو العلمية **(الرمضاني،1991).** وستناقش الدراسة عن هذه المتغيرات وبشيء من الإيجاز:

1. الموقع الجغرافي:

يقصد بالموقع الجغرافي للدولة هو موضع إقليمها بين الدول وتحديد الموقـع يتم تحديده قياساً لموقع الدولة من خطوط العـرض والطـول. أن أهميـة الموقـع الجغرافي تؤثّر على سياسة الدولة الخارجية ومن نواحي عديدة، فالموقع الجغرافـي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحـدد التهديدات الموجهة للدولة وأمنها، وأن الدولة توجه سياستها الخارجية فـي أغلـب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة فـي تلـك المنطقة يؤثّر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة. وفي ضوء موقع الدولة على الخريطة الجغرافية تتوزع الـدول

ثلاثياً إلى دول برية أو بحرية أو برية –بحرية في آن واحد، ولهذا التبـاين تـأثير مختلف على حركة وأداء نظامها السياسي**(الخزرجي، 2005:أ).**

ومن خلال الخبرة التاريخية للتضاريس الجغرافية للدولة والتي تُشكل تـأثيراً لمركزها الدولي، وما هي نوعية تلك التهديدات الخارجية التـي يمكـن أن توجـه للدولة. وأن من الصعب على القوى الخارجية أن تفرض سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، وقد يكون للتضاريس السهلة سبب رئيسي للسيطرة عليها من قبل القوى الخارجية.

تعتبر حدود الدولة ذات أهمية كبيرة، فعدم وجود حدود طبيعية للدولة يجعلها لتوجيه جزء أساسي من سياستها الخارجية نحو حماية أمن حدودها، وأن للمناخ المناسب والتربة الصالحة للزراعة يؤدي إلى توفّر المواد الزراعية بما يهيئ لاكتفاء الدولة ذاتياً من المواد الغذائية، فعدم توفّر مناخ مناسب وتربه خصبة يحد من عدم استقلالها وحريتها في اتخاذ قراراتها المناسبة للعالم الخارجي.

2-المتغير الاقتصادي

أ-الموارد الاقتصادية:

ويُقصد بالموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية فبعض الباحثين يعد الموارد الاقتصادية جزء من المتغيرات الجغرافية، والبعض الأخر يفرد لها تقسيم مستقل وتشمل المواد الطبيعية مصادر الطاقة، المعادن الخام، الموارد الزراعية.

وأن توافر الموارد للدولة يضمن لها الأساس المادي للنمو الإقتصادي والتطور في كافة المجالات إذا تم توظيفها بشكل أمثل، ومن خلال ذلك يمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثّفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلّح، كما إن افتقار الدول لبعض الموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب الكثير من الحروب الدولية **(كاظم،1979).**

يقصد الموارد البشرية العدد الإجمالي لسكّان الدولـة، وعـدد الـسكّان مـن المقاييس الكمية للقوى البشرية، وعدد السكّان الكبير يشكّل سوقاً داخلية واسعة وهذا ينعكس على الوضع الإقتصادي للدولة من حيث توفّر الأيدي العاملة ودورهـا فـي الإنتاج وبكافّة الإتجاهات. وعدد السكّان الكبير يشكل رديفاً مهماً للقوات المـسلّحة،

وإذا كان عدد السكان كبيراً فإنه يزيد من عدد القوات المسلّحة للدولة، مما يزيد من قوة الدولة.وعدد السكّان الكبير لا يشكّل بالمطلق عنصر قوة، فالعدد الكبير وفي ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة يشكّل مدخلاً واسعاً للفقر والبطالة، وهذا عنصر ضعف **(سعدون، 2007)** .

وهناك قضية توزيع السكّان من حيث الأصول العرقية والدينية. فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو دينية إلى التأثير على السياسات الخارجية والتدخل بتلك السياسات من دول أخرى .

إضافة إلى ذلك إن لدور الإنتاجي للسكان يختلف باختلاف توزيعهم العمري، وعلى وجه الخصوص باختلاف نسبة السكّان النشيطين اقتصادياً والقادرين على بذل الجهد والعمل لزيادة الطّاقة الإنتاجية ودعم القدرات العسكرية للدولة**(علیوة وآخرون، 2002).**

ب. النمو الإقتصادي:

يعتبر النمو الإقتصادي أحد أهم الركائز الأساسية متُعددة الأبعاد في عملية التحديث وهذه بدورها تتوقف على مجموعة عمليات ليست اقتصادية فحسب، وإنما كذلك عمليات سياسية واجتماعية وثقافية **(الرمضاني،1991)** .

ويترتب على النمو الإقتصادي مجموعة نتائج على قدر كبير من الأهمية، وتمتد هذه النتائج إلى عدة محاور أساسية ذات علاقة بعملية صنع السياسة وأهدافها وتنفيذها وصيانة عناصر الأمن القومي للدولة، فأن حالة التخلف الإقتصادي التي تؤدي إلى ديمومة التبعية للدولة المختلفة في نموها وتطورها، وانعكاس ذلك على صانع القرار، لأن أبعاد النمو الإقتصادي لا تتجسد في تأثيره النفّسي فقط لصانع القرار بل في نوعية إدارك النظام بشكل عام لمكانته الدولية وهيبته بين الأنظمة الأخرى **(الرمضاني،1991).**

ج- المتغير العسكري:

القوة العسكرية عنصر هام من عناصر قوة الدولة، وهناك اتفاق عام على ذلك، وأن الدول تعتمد على قدراتها العسكرية كأحد المتغيرات المادية المؤثّرة في تعزيز قدرة النظام السياسي في أوقات السلم والحرب، ففي وقت السلم يتجسد تأثيرها

في سلوك صانع القرار، كونه يعتبر باعثاً على الاستقرار النسبي داخليـاً وعـاملاً للترهيب والتهديد باستخدامه، بقصد التأثير في السلوك السياسي الخـارجي للـدول الأخرى.

فيعتبر تأثير العامل العسكري من خلال كونه يمثّل وسيلة وغاية في آن واحد، ففي الوقت الذي يعد أحد المسائل الفاعلة التي لها دور مؤثّر في دفع النظام السياسي لاختيار أحد البدائل السلوكية في أوقات السلم والحرب، فإن غايته تتجسد في النظر إلى القدرات العسكرية للدولة على أنها المظهر الأساسي لقوتها، وإحدى أبرز الأسس التي يستند إليها النظام السياسي في اتخاذ القرارات، لهذا يتوجب على الدولة بناء مؤسسة عسكرية، تستوعب أحدث التطورات التقنية وتقدم العلم العسكري في قيادة الجيوش والتدريب والتسلّح وأساليب القتال، حيث أنّه لا يكفي امتلاك الجيش للسلاح فقط، وإنّما أيضا كيفية استخدامه، وهو ما يتطلب إعداد خُطط عسكرية لأغراض الدفاع والردع في حالة تعرض الدولة إلى ما يهدد مصالحها وأمنها القومي وقدرة نظامها أساساً على اتخاذ القرار المستقل، بما يخدم مصالحها الوطنية **(الخزرجى، 2005)**.

2.1.2 المتغيرات المجتمعية:

أن أهمية المتغيرات المجتمعية تكمن في تأثيرها بالسياسة الخارجية للدولة، وذلك من خلال طبيعة الربط وعدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وبالاتجاه الذي جعل الأخيرة امتداداً وانعكاساً للأولى، ونظراً لأن العوامل المجتمعية تمثّل حجر الزاوية في السياسة الداخلية وجعلها ذات أبعاد سياسة خارجية، لذا فإنّها تمثّل جانباً من المحددات أو المتغيرات المؤثّرة في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية .

والسؤال المهم هنا: ما المتغيرات المجتمعية المؤثرة في العلاقات الدولية؟وهل يمكن تصنيفها؟ويجيب عن ذلك "كيسنجر" بقوله:أنها تقتصر على الهياكل الحكومية، بينما يرى "روزناو":بأنها تشمل كافة تلك المتغيرات غير الحكوميـة المـؤثّرة فـي

السلوك السياسي الخارجي، وهناك من يربطها بمتغيرات موضوعية واجتماعية في آن معاً .

وبشكل عام فإن المتغيرات المجتمعية تشمل تلك الجوانب من حركة المجتمع الذي تتعلق بتجاربه وبطبيعة وحدته الداخلية، إضافة إلى هياكله السياسية وطبيعة نظامه الحكومي، وتأثير ذلك على سياسته الخارجية**(الخزرجى، 2005).**

إما المتغيرات المجتمعية فتقسم كما يلي:

1- التوجهات المجتمعية(البنية الاجتماعية-الثقافية):

تعتبر التوجهات المجتمعية هي مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظـم أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي. فالتوجهات المجتمعية ليست مجرد آراء عابرة، ولكنها تتسم بثباتها النسبي والتصاقها بجوهر التوجـه الفكـري العـام لأفراد المجتمع، وعمق ارتباط هؤلاء الأفراد بتلك الأفكـار، وتـشمل التوجهـات المجتمعية مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية والنسق العقيدي الـوطني والأيديولوجية. فالثقافة السياسية تمثل البعد الذاتي للعملية السياسية، كما أنها تلعـب دوراً في وضع حدود عامة للإختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كذلك تؤثّر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية، ويـرتبط بمفهـوم التوجهـات المجتمعية مفهوم النسق العقيدي الوطني، ويتألّف هذا النسق من العقائد الأساسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمهـم علـى الأقـل لمـا ينبغـي أن يكـون **(الأسود،1991)**.

ويختلف تأثير الأيدلوجيا على السياسة الخارجية بـاختلاف مرحلـة التطـور السياسي الثوري ودرجة التطور الإقتصادي للدولة، والمشكّلة التي تُصاغ الـسياسة الخارجية تجاهها. فمن ناحية يزداد تأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية فـي المراحل الأولى للثورات الاجتماعية **(الأسود،1991) .**

ومن ناحية ثانية، فإنه من الملاحظ أن تـأثير الأيدولوجيـة علـى الـسياسة الخارجية يقل كلما ازدادت درجة التطور الإقتصادي، وبخاصـة درجـة التطـور الصناعي فمع ازدياد درجة التطور الاقتصادي وازديـاد الارتباطـات الاقتـصادية الخارجية للدولة تظهر مشكّلات جديدة يصعب على الأيديولوجية أن تقدم حلولاً لها.

ومن ناحية ثالثة، فإن تأثير الأيدلوجية على السياسية الخارجية يزداد كلما قل تـأثير الدولة بالمشكّلة التي تصاغ السياسة الخارجية تجاهها، فمن اليسر علـى الدولـة أن تغلف سياستها تجاه المشكلات التي لا تؤثّر مباشرة علـى مـصالحها فـي إطـار إيديولوجي، ولكنها لا تستطيع أن تلتزم بأيديولوجية محددة في التعامل مع المشكلات التي تمس مصالحها مباشرة وتتعامل معها طبقاً لمـا تمليـه الاعتبـارات العلميـة **(William, 2006)**.

2- النخبة السياسية:

ويقصد بالنخبة السياسية مجموعة من الأفراد تتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة، تمتلك مصادر القوة السياسية، وقادرة على صـنع القـرارات، يـشغل عناصـرها ومؤيدوها المناصب الهامة في الدولة، بحيث تستطيع التحكّم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع. ويتوقف تأثير النخبة السياسية علـى ثـلاث عوامل هي: شكل النظام السياسي، ومدى تجانس النخبة السياسية، وإتفاقهـا حـول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية وأصول تكوين النخبة السياسية**(عارف،1995)**.

حيث يؤثّر شكل النظام السياسي على قدرة النخبة السياسية في التـأثير علـى السياسة الخارجية، فتأثير النخبة على السياسة الخارجية يزداد كلما ازدادت درجـة مؤسسية النظام السياسي، أي أنه كلما توافرت مؤسسات سياسية فعالة لاتخاذ القرار، فالنخبة السياسية تحتل المواقع الرئيسة في تلك المؤسـسات، وتـستطيع اسـتعمال الموارد التي توفرها المؤسسات السياسية أن تحد من دور القائم بالسياسة، وتلعـب دورا فعالاً في رسم السياسات الخارجية**(عارف،1995)** .

أما من ناحية تجانس النخبة السياسية، فيميز الدارسون بين نمـوذجين للنخبـة السياسية: نموذج النخبة الموحدة، ونموذج النخبة المتُعددة. فالنخبة السياسية الموحدة تتسم بتشابه الأصول الاجتماعية سواء أكانت عسكرية أم مدنية دينيـة للأشـخاص الذين يكونونها، وبوجود قدر كبير من الاتفاق بينهم على الـسياسة العليـا للنظـام السياسي، بحيث يقوم الصراع بين أفراد النخبة إلى حد كبير. أما النخبـة الـسياسية المتُعددة فإنها تتميز بعدم تجانس الأصول الاجتماعية لأفـراد النخبـة الـسياسية أو

بوجود قدر كبيـر من الاختلاف بينهم حول السياسات العليا الواجب إتباعها **(D.C. Broovings, 1981)**.

3- الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي:

يقصد بالإستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبـر الزمن، أي أن يظل في حالة تكامل، وهو مـا لا يتـآتى إلا إذا اضـطلعت أبنيتـه المختلفة بوظائفها على خير وجه**(الخزرجى،2004)**.

ومفهوم الاستقرار السياسي يقصد به أيضاً مدى التجانس والتآزر الذي يتّسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك، فالدولة التي يتمتع نظامها الـسياسي وصـانع القرار السياسي الإمكانية والكفاءة لصنع سياسة خارجية فاعلة وقابلة للتنفيذ، وفـي حال عدم توفر مثل هذا الدعم الداخلي ينعكس سلبياً على فاعلية السياسة الخارجيـة في صنع سياسة خارجية فاعلة، بمعنى أن المجتمعات الممزقة داخليـاً، عرقيـاً أو طائفياً أو فيها أحزاب ورأي عام وجماعات مصالح أو حركات متنافرة، تحُول دون تجميع القوى الداخلية وراء الحركة السياسية الخارجية لصنّاع القـرار، وبالنتيجـة إضعاف حركة الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتسهل على القـوى الخارجيـة استثمار الحالة الناجمة عن التمزق الداخلي والإستقطاب ضمن البيئـة الداخليـة، أو العبث بالنسيج الاجتماعي عبر تقديم الدعم لجماعة أو جماعات داخليـة معارضـة للنظام السياسي لأغراض متُعددة خاصة بها، كما هو الحال مثلاً في استنزاف القوة الذاتية لإحدى الدول، باتجاه إسقاط نظامها السياسي أو الحد مـن فاعليـة سياسـتها الخارجية**(الخزرجى،2005)**.

2 النظريات المفسرة للسياسة الأمريكية تجاه مصر

ويتضمن هذا المسار اعتماد الإطار النظري على استخدام نظرية النظم بشكل رئيسي، وكذلك النظرية الخاصة باتخاذ القرار، وهما يعدان الجزئين الرئيسين اللذين يمكن من خلالهما التمعن، وحصر أهمية المحددات والمرتكـزات الأساسـية فـي السياسة الأمريكية تجاه مصر والتي جاءت على النحو التالي:

أولاً: نظرية النظم:

يُستعان بهذه النظرية لاستخدامها بشكلٍ أساسي في الحُكم والتطبيق لتفـاعلات النظام الدولي، والتي بلا شك أن العمل بها يؤدي إلى تحليل منطقي يمكننا من فهـم السياسة الخارجية في مختلف مجالاتها المتُعددة ومدى تميزهـا وحـضورها عـن مثيلاتها من النماذج التي تتبعها الدول في سياستها الخارجية. إن هـذا التـصور أو المفهوم للنظام في العلاقات الدولية هو نتيجة مباشرة لمفهوم النظام الذي يستخدم في نظرية النظم العامة، والتي كانت على الدوام ركيزةً أساسية علمية مثمرة أسهمتْ في إيجاد الروابط بين حقول المعرفة، ولهذا السبب الرئيسي فقد سعت الدراسات ضمن هذا المجال لأن تكون هذه الحقول والروابط المتنوعة مصدراً أساسياً جاذباً للكثيـر من المدركات والتّطلعات لنخبة المنظرين في العلاقات الدولية.

وتعود هذه الأفكار والرؤى إلى "فون برتالنفي" حيث تُشكل امتداداً لإطروحاتهِ وأفكارهِ ضمن هذا المجال، كما كان لـ "ديفيد ايستون" "وتالكوت بارسونز" الخوض في بناء أفكار بناءة لتُشكل إحدى الركائز المتطورة لعملية المنهج الـسلوكي. ومـا تجدرُ الإشارة إليه هنا هو أنه تم من خلال هذه النظرية الوصول إلى وضع عدد من الإفتراضات حول النظام ومنها**(طعمة، 2010):**

1 . إن أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.
2 . إن النظام تُشكله مجموعة ذات روابط متُعددة، تجتمع على شكل أجزاء مترابطة.
3 . إن لكل جزءٍ من الأجزاء المترابطة في النظام خصوصية واستقلالية تامة عن باقي أجزاء النظام.

وبعد إدراك هذه الإفتراضات نجد أن النظام حلقة مترابطة رئيسة تنـتج عـن سبب، أو وجود مدخلات تستوجب إيجاد المخرجات لها.

إن المتتبع لكافة كتابات الباحثين في تفاصيل هذه النظرية أو العـاملين علـى تطويرها يدركُ مدى أهمية إتخاذها كإطار علمي في تحليل العلاقات الدولية، ويدرك كذلك دور وجهود من كان لهم الفضل العلمي في هـذا المجـال أمثـال "جـورج موديلسكي"و"ريتشارد روزكرانس" و"إندرو سكوت" وكذلك "مورتون كابلان" الـذي

يعد من أهم الباحثين فيها وأبرز دعاتها، حيث عمل على تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها النظام الدولي، وسعى إلى تحديد الأهداف التي يطمح للوصول إليها من وراء هذه النظرية ومنها إيجاد القوانين وتحديد المصادر ومظاهر الانتظام والنماذج المتكررة في النظم، والسعي إلى التوصل لاستنتاجات عامة ترتبط بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية سواء كانت رئيسة أو فرعية، وكيفية انتقالها من شكل إلى آخر.

لذلك لا عجب أن تُتخذَ نظرية النظم مُتّكأ هنا وفي التحليل الدولي فقد أستطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في أوساط الباحثين في المجال الأكاديمي تحديداً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، ويعدها بعض الباحثين أنها تُشكل إجابة صريحة مباشرة للرد على عدم قدرة النظريات والمناهج البحثية التقليدية للتوصل إلى نموذج موحد أو إطار عملي يتناسب مع عملية التحليل للسلوكيات الدولية بمختلف علاقاتها المتبادلة، والتي عادةً ما تكون في ظروف طبيعية أو في تطور الأزمات وظروفها المتُعددة، وهو الأمر الذي يسهم في ضرورة تعيين القوى والأسباب التي تسهم في تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من مرحلة إلى أُخرى **(مقلد، 1991)**.

وكان مورتون كابلان ممن عرفوا النظام الدولي بأنه مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقتها مع بعضها وتتداخل وفقاً لمتغيرات وعوامل محيطة بالنظام، ونتيجة لهذه المتغيرات والتفاعلات من أجزائها الخارجية أو الداخلية إلى وجود أنماط متميزة من السلوك الدولي، وبالتّالي عندما يتم التطرق التي التحليل لهذه العلاقات وأهمها التأثير المتبادل بين روابط المتغيرات التي يرتكز عليها النظام الدولي في توازن علاقاتها واستقرارها، يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة في تحديد جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطتها وعملياتها **(مقلد، 1968)**.

ومن ثم جاء تشارلس ماكليلاند ليعطي انطباعاً آخر أو تعريفاً لنظرية النظم ويصفها بأنها أداة في التحليل، تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليات التفاعلية وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسة والفرعية، وهي تحاول التطرق إلى ظواهر السلوك المختلفة التي تدور أو تحدث في مجال النطاق الواحد

ضمن النظم الدولية الفرعية وحصر مدى انعكاساتها على باقي النظم، ويشير تشارلس إلى أن هذه التصورات أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعلية لإدراكنا حقيقة الإرتباطات بين النظم القومية والنظم الدولية رغم تنوع التأثيرات المتبادلة **(مقلد، 1968)**.

وفي تحليل مود لسكي للنظام الدولي فقد أشار إلى أنه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفية لكنها محددة في جوانب كثيرة، ويؤكد على أن النظم الدولية تشمل أشكالاً وأنماطاً متُعددة ومتباينة من التفاعلات السلوكية، وهي التي تُحدد وبالتالي تميز أداء كل واحد منها **(Snyder,1962)**.

ويذكر أن "مودلسكي" استخدام منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وعمل على وضع نموذج مبسط لتحليل المدخلات والمخرجات وجعل بين كلٍ منها تميزاً بين عناصرها الآتية:

مدخل القوة:

ويعني الموارد المتاحة لدى صانعي السياسية الخارجية، والتي تكون بشقين: خارجي وداخلي، ويتضمن الجزء الداخلي مجموعة من المؤسسات الحكومية والأجهزة الخاصة المرتبط عملها بسياسة الدولة الخارجية، كما يشمل معايير رئيسة لقياس مدى الخبرة والكفاءة، وحصر الثروات المادية والمعنوية التي تملكها الدولة، أما مدخل القوة الخارجي، فهو يُعنى بكل الموارد المتاحة للدولة التي تنبع من الخارج ومن ذلك مجموعة الفوائد والحوافز أو المزايا والمساعدات التجارية وغيرها، والتي تبنى على نتيجة التزامات أو تعهدات بين الدول الموقعة للإلتزام أو التعهد أو الإتفاقية بينهما.

مخرج القوة:

وهنا يشار إلى المحافظة على الموارد الموجودة أو إيجاد منافذ جديدة لهذه الموارد، وهي مجموعة السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي.

مجموعة الأهداف والمصالح:

والتي تحتوي في مضمونها على مجموعة المصالح والمطالب للجماعات المختلفة في الدولة.

صانعوا السياسة:

وهم المنفذون للتوجهات السياسية، والذين يشكلون حلقة الوصل الفاعلة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، لذلك فإن التغيير في سياسة الدولة الخارجية ممكنٌ في حالة حدوث أي تغيير في عناصر هذه السياسة، وقد يكون هذا التغيير خارجياً أو داخلياً، كما أشار "مود لسكي".

وهنا فإن إعتبار نظرية النظم معتمدة لهذه العلاقة التي شملتها الدراسة فلكون هناك مجموعة أسباب يمكن اختصارها بالجوانب التالية **(العلي، 1984).**

1. شمول هذه الظاهرة من الدراسة للتحليل النظمي، والذي يشمل عناصرها وجوانبها كافةً، ويتطرق بالتفصيل لهذه العلاقات العضوية بين السياسات الخارجية والداخلية، ودراسة عناصر بيئة العمل السياسي بشقيه الداخلي والخارجي وكذلك دراسة مضمون السياسية ذاتها.
2. إن وحدة التحليل في هذا الإطار أو المنهج هي مفهوم "النظام" بعد تحوله من الخوض في العلوم الطبيعية إلى العلوم الإجتماعية، وتم استعارته لعلم السياسية، ويستخدم التحليل النظمي أدواتٍ متُعددة لتحليل المعلومات التي ترتكز على النظام ومفاهيمه وعلاقاته.
3. إن هذه النظرية تسمح بالتحليل الحركي والتفاعلات في بعضها بعضاً ومجموعة المدخلات والمخرجات لفهم هذه الظاهرة وتحليلها.
4. إن هذه النظرية ومنهاج تحليلها تمتاز بتُعدد المداخل، الأمر الذي يسمح بالأستعانة والأستخدام للمناهج الأخرى في تحليل الكثير من الظواهر، سياسية كانت أم أجتماعية، كمنهج صنع القرار.

ثانياً: نظرية إتخاذ القرار:

كذلك فقد اعتمدت هذه الدراسة على نظرية إتخاذ القرارات الخارجية بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسة، وهي تركز على عملية صنع القرار السياسي

الخارجي كجزء أساسي بل رئيس لتفسير السياسية الخارجية، وهي تساعد بلا شك على معرفة كيف تعمل الدولة، وآلية العمل حيال مواقف سياسية متُعددة، وهي تخوض في البحث عن كيفية تفاعل النظم القومية مع بعضها، وتحاول أيضاً التعرف على الكيفية التي يظهر بهذا التفاعل مع الواقع السياسي الدولي **(طعمة، 2010).**

والقرارات هي التي تتظافر فيها الجهود وجميع الإمكانيات والمستلزمات الأساسية التي من شأنها زيادة الدقة ومضاعفة النتائج الإيجابية التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف. وتأتي عملية إتخاذ القرار لتمثل المضمون العام لنشاط الإدارة على جميع مستوياتها التنظيمية ذلك أن إتخاذ هذه القرارات لا يكون مقصوراً على مستوى معين فهي عملية تمارس في جميع المستويات **(توفيق،2006).**

وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على إفتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)،وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان يتجاوزن أطرها التقليدية**(توفيق، 2003).**

وتأتي أهمية هذه النظرية لكونها تضع الحلول والطرق المناسبة للإجابة عن المعلومات، لكي يكون النظام مهيئاً لبيئة متغيرة، وكذلك الحصول على معلومات دقيقة ذات أهداف مباشرة للبيئة السياسية، وهي تدرس في العلاقات الدولية (أي النظرية) على أساس دراسة الدولة من خلال صناع القرار، إذ إن تحديد الدولة يرتكز على صناع القرار الرسميين، وهي تركز على سلوك المسؤولين عن إتخاذ القرار، لتمكين تطبيق الكثير من المبادئ والنظريات في علم النفس والتوصل إلى

طروحات جديدة أو فرضيات بناء على الكثير من النتائج والدوافع، باعتبار أن هـذا السلوك يجمع بين الجانب العقلاني والآخر غير العقلاني **(مقلد، 1968)**.

مقولات النظرية

تُعد نظرية إتخاذ القرارات من النظريات المهمة وخاصة فـي تحليـل واقـع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللـين لحقـائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بهـا الـدول مـع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي والذي تعمل في إطاره، حيث تبرز أهمية إتخاذ القرارات الخارجية، لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها **(الفضل،2004)**.

أهم عناصر النظرية:

أ . تُشكل إتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، وإن الانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المـستويات التنظيميـة ذات الصلة بهذه العملية.

ب . تقييم صانعي القرارات كافة العوامـل والمتغيـرات ذات الـصلة بموضـوع القرارات، سواء المتعلقة بالبيئة الداخلية، أم البيئة الخارجية، أم الضغط الناتج عن الحاجة إلى إتخاذ القرار، أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية إتخاذ القرارات الخارجية.

ج. إن المجهود الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات، يتركز في تجميع الحقـائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها.

د . البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المـؤثرات التـي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

هـ . البحث في الكيفية الذي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي مـن خلال إتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول إتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها.

إستناداً لهذه العناصر يمكن فهم نظرية إتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشـخاص، وبالتـالي فـإن

استيعاب وفهم هذا الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطه، وليس من خلال موقع المراقب الموضـوعي أو الحيـادي، فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع.

ثالثاً: توظيف النظرية في الدراسة:

إن المضامين الرئيسية لنظرية النظم ونظرية إتخاذ القرار التي تُشكل إحـدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، وتُشكل بدورها الإطـار النظـري لهـذه الدراسة، يمكن توظيفها لتحليل المحددات والعوامل المتُعددة وأثرها على عملية إتخاذ القرارات الخارجية أو العلاقات الدولية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكيـة تجـاه موقفها من الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، والتي تتأثر عمليـة صـناعة القرار فيها بمجمل المتغيرات والمحددات سواء الداخلية منها أم الخارجية، بالإضافة إلى أثر ذلك على علاقتيهما وسياستيهما الخارجية المتمثلة بالكثير مـن القـرارات الخارجية. كما أن فحوى هذه النظريات ومفهومها العام يساعد في تفسير الكثير من العناصر العملية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجـاه مـصر، وفهـم أكبـر لمخرجاتها، والتمعن في سلوكيات الدولة والوقـوف علـى قـدراتها وإمكانياتهـا، والدوافع الرئيسية لها خارجية كانت ام داخلية لمساهمتها الفاعلة في التحكم بـسياسة الدولة ورسم أهدافها .

2. 2 الدراسات السابقة:

أجرى (شلبي،2011) دراسة بعنوان"العلاقات المصرية الأمريكية من 1950 حتى 2010. نظرة مستقبلية"، وتبحث هذه الدراسة في العلاقات المصرية الأمريكية من عام1950 حتى عام2010 وتلقي الضوء علـى تطـور العلاقـات المـصرية الأمريكية خلال عهود الرؤساء: عبد الناصر والسادات ومبـارك. وموقـف الإدارة الأمريكية من أحداث "ثورة 25 يناير" وهو ما يمكن اعتباره نقطة تحول فـي هـذه العلاقات.

أجرى (تركي،2001) دراسة بعنوان"العلاقات المصرية الأمريكية من 1990 حتى 2001"، وتبحث هذه الدراسة في العلاقات المصرية الأمريكية من عـام1990 حتى عام2011 وتلقي الضوء على تطور العلاقات المصرية الأمريكية خلال عهـد الرئيس السابق حسني مبارك وواشنطن ، بكافـة أبعادهـا الـسياسة والاقتـصادية والعسكرية، وتتبع مسار هذه العلاقة مركزاً على أبرز الأحداث التي أثرت وتأثرت بها، حيث توصلت الدارسة إلى متانة العلاقات المصرية الأمريكية ، وأهمية القاهرة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في فترة التسعينات وما شهده من تدخل عسكري أمريكي في منطقة الشرق الأوسط، حيث عملت مصر على تقديم خدمات إستراتيجية عسكرية ذات أهمية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية .

دراسة (عمرو،2011) بعنوان" الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المـصرية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية"، حيث تستعرض الدراسة مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في المرحلة القادمة، اي بعد نجاح ثورة25 ينـاير فـي إسقاط النظام المصري وإجبار الرئيس محمد حسنى مبارك على التخلي عـن منـصب رئيس الجمهورية وتهدف الدراسة إلى تتبع تطور العلاقات بين البلدين خلال الحقبـة التي سبقت هذا التاريخ وبيان العوامل التي تحكمت في هذه العلاقات. وتناولت الدراسة أيضا تأثير المصالح المصرية في العلاقات المصرية الإسرائيلية وما مـدى تـأثر الإقتصاد المصري بمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية.

وتوصلت هذه الدراسة أن مصر سوف تلتزم بالسلام مع إسرائيل وذلك للحفـاظ على أمنها القومي وتتفرغ للنمو الإقتصادي خاصة بعد فتـرة طويلـة مـن التـدهور الإقتصادي والفساد وكذلك للتعافي من آثار الثورة المصرية وما تعرضت له البلاد من حالات ركود اقتصادي وخسارة كثير من موارد دخلها المهمة. وعلى الـرغم مـن أن إسرائيل لم تكن هي السبب في اندلاع الثورة المصرية، إلا أنه سيكون لها بالتأكيـد الأثر البالغ في طريقة تعامل مصر مع إسرائيل في الفترة المقبلة، وأن مـصر لـن تصبح أداة لتحقيق أهداف إسرائيل في المنطقة، وأنها ستتحول لتصبح عنصر ضغط على إسرائيل من أجل التقدم في حل القضية الفلسطينية، كما أنها لن تكون عاملاً من عوامل زيادة معاناة الشّعب الفلسطيني، لكن مساندة كبيرة لقضيته.

دراسة (عبدالحليم،2012) بعنوان " الولايات المتحدة الأمريكية والتحـولات الثورية الشّعبية في دول محور الإعتدال العربي(2010-2011)، هدفت الدراسـة إلى تتبع المواقف الأمريكية من الثورات والاحتجاجات الشّعبية التـي عمـت دول محور الإعتدال العربي، ومراقبة التغير في المواقـف الأمريكيـة مـن الثـورات والاحتجاجات الشّعبية من بلد إلى آخر، سعياً نحو تحليل دوافع ومنطلقات المواقـف الأمريكية من الثورات العربية، ثم استشرافاً لمرامي وأهداف وغايات هذه الموقـف المتباينة ولفهم فيما أذا كان هناك إستراتيجية أمريكية جديدة في المنطقـة العربيـة خاصة وأن تزامن الثورات والاحتجاجات العربية وتباين الموقف الأمريكي منها قد وضع العديد من علامات الأستفهام حول سـبب تبـاين الموقـف الأمريكـي مـن الاحتجاجات الشّعبية، رغم كونها جميعاً ترفع نفس الشعارات وتهدف إلـى تحقيـق الإصلاح السياسي وصولاً إلى الحرية والتحول الديمقراطي**(عبدالحليم،2012).**

وما يميز هذه الدراسة عن الدارسات السابقة هو تسليط الضوء على العلاقـات المصرية الأمريكية خلال حقبة عهود الرؤساء: عبد الناصر والـسادات ومبـارك ومرسي، وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع جماعة الإخوان المـسلمين فـي مصر، والموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي .

الفصل الثالث

لمحة تاريخية موجزة حول العلاقات المصرية - الأمريكية

1.3 مصر ما قبل النفوذ الأمريكي:

1.1.3 مصر خلال الحكم العثماني:

بدأت تبعية مصر للدولة العثمانية بدخول الجيش العثماني القاهرة في عام 1517 بعد أن قضى على الحُكم المملوكي، بإنتصار الدولة العثمانية على المماليك في موقعة الريدانية، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مصر ولاية عثمانية، طيلة 281 عاماً (1517-1798) . إن ما تميز به الحُكم العثماني في بداية عهده لمصر، أنه كان حُكماً غير مباشر رغم مركزيته، لكنّه غير شامل، فالنظام الذي أسسه العثمانيون في مصر كان في حقيقته خليطاً من عناصر عثمانية ومملوكية، فالقوات المملوكية التي بقيت بعد هزائمها في مرج دابق في الشام والريدانية في مصر تم دمجها في الوحدات العسكرية العثمانية أو شُكّلت في وحدات منفصلة خاصة، وأُستعين بها كقواتٍ احتياطية بمعرفة القادة العسكريين العثمانيين**(صبري،1926)** .

لقد مُنحت الإدارة العثمانية في مصر حكومات الأقاليم المصرية أو ما يُطلق عليه اسم السنجقيات والكاشفيات لبكواتٍ من المماليك، رغم أن العنصر المملوكي لم يكن عنصراً أصيلاً في حكم مصر، لكنه على أية حال أقدم من العنصر العثماني، والسيادة المملوكية على مصر كانت أسبق من السيادة العثمانية. وقد ظلت مصر تحيا الحياة التي كانت تحياها في عصر سلاطين المماليك**(صبري،1926)**.

ولقد شهدت مصر أثناء الحُكم العثماني تدهوراً في أركان الدولة، لم يعهده تاريخها، بدأ بسلب قواها، الصناعية والفنية، ووضع أنظمة تنافي القيم المصرية، وفرض الجزية على الشّعب المصري، وتمكين بكوات المماليك من السيطرة على مقدرات مصر، وزالت قوة مصر وجيشها، الذي كانت له السيطرة على المنطقة **(صبري،1926)** .

كانت مصر تعاني إستعماراً مزدوجاً عثمانياً – مملوكياً. وكان التدهور يزداد بإطراد، لإرتهانه بضعف الدولة العثمانية، إضافة إلى إحكام قبضة بكوات المماليك

على مقدرات البلاد، وبمعنى آخر كانت مصر في بداية الإحتلال العثماني أفضل من نهايته، حين تفاقمت معاناة مصر**(صبري،1926)** .

وقد توقفت الأحوال في مصر في العصر العثماني على مدى ضـعف وقـوة الولاة وخضوع وتمرد الفرق العسكرية والأمراء المماليك، كما تأثرت أحوال مصر بالعوامل الخارجية كحروب الدولة العثمانية في أوروبا، حيث كانت مصر تـشارك فيها ببعض القوات، وتحول التجارة إلى طريق رأس الرجـاء الـصالح، وكـذلك الأحداث السياسية في أوروبا والتي كان من أهمها الثورة الفرنسية التي كان من أهم نتائجها قيام حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م التـي أنهـت العـصر العثماني فعلياً، وإن كان قد استمر رسمياً حتى سنة 1914 عندما أعلنـت إنجلتـرا حمايتها على مصر وألغت تبعيتها للدولة العثمانية**(ياغي، 1998)**.

2.1.3 مصر خلال الإستعمار البريطاني:

في عام 1882 وقعت ثورة الجيش المصري تحت قيادة أحمد عرابي علي الخديوي توفيق، إلا أن تدخل الجيش البريطاني الذي قضي على الثورة، واستلام الحُكم في مصر إلى الخديوي توفيق، وأصبحت مصر في الواقع مستعمرة بريطانية، وبقيت مصر طوال فترة الإحتلال البريطاني تحت سيطرة العثمانيين ينوب عنهم خديوي مصر، ومع إندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، التي كانت فيها تركيا على طرف نقيض مع بريطانيا. إزاء ذلك وضعت مصر تحت الحماية البريطانية وانتهى الدور العثماني فيها وعزل الخديوي وتحولت إدارة مصر بكاملها إلى المندوب السامي البريطاني مكماهون **(شكري،1927).**

ثم تفجرت ثورة عام 1919، التي أدى فيها الزعيم الوطني سعد زغلول دورا بارزا، الذي حمل مطالب المصريين بالإستقلال إلى مؤتمر الصلح الذي إنعقد لإعادة ترسيم مناطق النفوذ بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وما أفرزته من نتائج، وفي عام 1922 مُنِحت مصر استقلالاً مقيدا من بريطانيا، نُصب بعده فؤاد الأول ملكًا على مصر. ودخلت الحركة الوطنية المصرية في نزاع مع بريطانيا تكررت خلاله استقالات الحكومات المتعاقبة **(شكري، 1927)** .

وفي عام 1936 وقع الجانب المصري والبريطاني معاهدة الصداقة والتحالف، والتي نصت شروطها على أن تنتقل القوات العسكرية البريطانية من الأماكن التي كانت تحتلها، إلى مناطق أخرى . وتحت الضغط الشّعبي المصري المتزايد على الإستعمار البريطاني، أعلنت الحكومة المصرية في عام 1951 إلغاء معاهدة عام 1936، بعد فشل المفاوضات مع بريطانيا لتُعديلها. وقد أدى ذلك إلى إلغاء جميع الإمتيازات والإعفاءات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر، مثل إلغاء جميع الإعفاءات المالية التي تشمل الرسوم الجمركية على المهمات العسكرية والأسلحة والعتاد والمؤن، وكذلك الرسوم المستحقة على السفن التي تمر بالمياه المصرية لخدمة القوات البريطانية. كما امتنعت السكك الحديدية المصرية عن أداء أية خدمات للقوات البريطانية، أو نقل أي مهمات أو عتاد لها، ومنعت الحكومة المصرية دخول الرعايا البريطانيين عن البلاد ،ما لم يكونوا حاصلين على تأشيرات دخول من السلطات القنصلية المصرية في البلاد التي قدموا منها، وكان هذا الإلغاء إيذاناً باستئناف الكفاح المسلح. بين الفدائيين المصريين ضد الجيش البريطاني، وتم المطالبة بإخراج الانكليز من قناة السويس، وبدأت بالفعل المقاومة في منطقة قناة السويس**(عون، 1969).**

وكان من نتائج ذلك إقدام القوات البريطانية على ارتكاب مجزرة بحق القوى الأمنية المصرية، وانتهت بحريق القاهرة في عام 1952. هذه الأوضاع المتفاقمة في الداخل المصري، وما تولّد عن الهزيمة في فلسطين من ارتدادات، أنضجت البيئة السياسية والإجتماعية التي أفرزت حركة الضباط والأحرار في 23 يوليو 1952**(عون،1969)** .

كان من الأسباب الهامة ليقام ثورة 23 يوليو، استمرار الملك فاروق الأول في تجاهله للأغلبية أصوات الشّعب، وسوء الحالة الإقتصادية في مصر وغياب العدالة الإجتماعية، فضلا عن الإضطرابات الداخلية، وقيام حرب فلسطين وتوريط الملك للبلاد فيها دون استُعداد مناسب ثم الهزيمة، وقامت الثورة على مبادئ، هي القضاء على الإقطاع، والإستعمار وسيطرة رأس المال، وبناء حياة ديمقراطية

سليمة، وبناء جيش وطني، وتميزت هذه الثورة أنها كانت ثورة بيضاء لم ترق فيها الدماء، وتم إلغاء النظام الملكي واستبدل بالنظام الجمهوري **(جواد،2010)** .

وبدأ قادة ثورة يوليو المسيرة بالعمل العسكري والفدائي، وانتهـت بمباحثـات ثنائية بين مصر وبريطانيا من أجل جلاء القوات البريطانية المرابطة فـي منطقـة القناة، إلى أن نجح المصريون في الحصول على الجلاء التام الـذي تـوج بتوقيـع إتفاقية الجلاء في عام 1954**(جواد،2010)** .

وبقيام حركة الضباط الأحرار عام1952، والتي دخلت القاموس السياسي تحت عنوان ثورة يوليو، طويت صفحة سياسية هامة من تاريخ مصر الـسياسي، امتـد لقرن من الزمن،حيث شهدت فيه مصر إنتفاضتين، الأولى، هـي التـي أصـبحت معروفة "بإنتفاضة عرابي"، والثانية انتفاضة 1919، والتـي كـان الفـضل الأول بإنطلاقتها يعود للزعيم سعد زغلول، كأبرز رمز سياسي من رموز الحركة الوطنية المصرية آنذاك **(محرم،2010)** .

إن التحولات السياسية التي كانت تعيشها مصر خلال الحقبة التي امتدت مـن عامي 1952/1850، لم تكن منعزلة عن التحولات السياسية الكبرى التـي كانـت تجري في المحيط الإقليمي وعلى المستوى الدولي، وأبرزها الحرب العالمية الأولى التي أسست لبداية تأسيس نظام دولي جديد، ما لبث أن أنهار بفعل تداعيات الحرب العالمية الثانية، والتي أفرزت نتائجها معالم نظام دولي وإقليمي جديد**(محرم،2010)**.

فعلي الصعيد الإقليمي، أنشئ كيان دولة إسرائيل بقرار دولي والتي قامت على الاغتصاب تحقيقاً لوعد مزعوم بإقامة دولة لليهود في أرض الميعاد، والذي لم يكن ليرى النور لولا الإحتضان الدولي لهذا المشروع الصهيوني، الرامية إلى السيطرة على المنطقة العربية ونهب مقدراتها**(محرم،2010)**.

وعلى الصعيد الدولي، برزت ثنائية دولية إستقطابية، أعـادت رسـم مـواطن النفوذ في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس، فإن التغيير السياسي الذي حصل مصر عام 1952، بالنظر إلى أهمية الموقع المـصري فـي الجغرافيا والتاريخ. ومع أن تاريخ مصر السياسي كان حافلاً بتفاعلاته خلال الحقبة سبقت قيام ثورة 23 يوليو، إلا أن الأهم في تاريخ مصر الحديث يبـدأ مـع بدايـة

الخمسينيات. لأن هذه البداية التي أسست لمعطى سياسي جديد، حيث باتـت معـالم المشروع الوطني ببعديه الإستقلالي والبنيوي الداخلي واضحة المعالم. إذ لأول مرة تدخل مصر مرحلة الاستقلال السياسي الوطني الفعلي ضد قوى الإحتلال الخارجي، ومنذ بدأت تتُشكل ملامح الدولة الحديثة في مصر فـي منتـصف القـرن التاسـع عشر**(محرم،2010)**.

2.3 نشأة العلاقة المصرية الأمريكية:

يعود الإهتمام الأمريكي بالدور المصري في منطقة الشرق الأوسط، إلى الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، خاصة وبعد تراجع القوتين الفرنسية والبريطانيـة أخذت تسعى لملئ فراغ القوة الناجم عن تراجع قوة الدولتين، خصوصاً في منـاطق نفوذهما الإستعماري السابقة، وشعور الولايات المتحدة الأمريكيـة بـدور الإتحـاد السوفيتي المتنامي، حيث ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير وأصبحت من أكثر المناطق الحيوية التي تسعى القوى العالمية للسيطرة عليها نظراً لما تتمتـع به من ثروة نفطية هائلة وموقع جغرافي متميز **(تركي،2001)**.

حيث أن العلاقة الثنائية المصرية الأمريكية كانت وما زالت محور الإحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ويرجع تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية إلى بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، والملاحظ أن هذه العلاقة ازدادت باضطراد، كلما اشتّدت درجة التّوتر بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، فقد كانت منطقة الشرق الأوسط أحد ميادين الحرب الباردة بين المعسكرين وخاصة بعد عام 1947**(عمرو،1991)** .

إن من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية تراجع مكانة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وتقدم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، في وقت لم يعد فـي أسـتطاعت بريطانيا القيام بمسؤولياتها في منطقة الشرق الأوسط. ولقد كانت الحرب العالميـة الثانية فرصة مواتية للولايات المتحدة الأمريكية لكي تعمل على تنمية مصالحها ليس في مصر فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط، وتوثيق علاقاتها مع دول المنطقـة حتى لا يكون مصيرها كما حدث عقب الحرب العالمية الأولى، أن تعود إلى سـابق

سياستها حيث العزلة والحياد، في حين جنى غيرها من الحلفاء ثمار النصر **(عمرو، 1991)** .

لقد تبلورت سياسة أمريكا الخارجية عقب الحرب العالمية الثانية في محاولة إحتواء النفوذ الشيوعي بإقامة سلسلة من القواعد العسكرية حول الإتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء حزام من الأحلاف العسكرية لمحاصرة النفوذ السوفيتي ومنعة من إكتساب مواقع جديدة ابتدءاً من حلف شمال الأطلسي وانتهاء بحلف جنوب شرق أسيا ومروراً بحلفي البلقان وبغداد **(عمرو،1991)** .

لقد عملت مصر على الحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية في جهودها لإجلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، وكذلك للحصول على أسلحة حديثة للجيش المصري، وقد حكم مدى استجابة الولايات المتحدة للتوقعات المصرية عدداً من الإعتبارات المتضاربة، فمن ناحية شعور أمريكا بأن الوجود البريطاني في مصر والعالم العربي أصبح من مخلفات الماضي، وإن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت مهيأة لكي تخلف بريطانيا وتجردها من مركزها ونفوذها المسيطر على مصر، وإقامة أساس متين للعلاقات المصرية الأمريكية، غير أنه من ناحية أخرى كانت بدايات ودبلوماسية الحرب الباردة تملي الحاجة إلى وجود غربي مستمر في السويس **(شلبي،2011)**.

وقد جاءت تأثير إعتبارات الحرب الباردة في السياسة الأمريكية خاصة بعد الحرب الكورية واكتسابها أبعاد عالمية، جاء لكي يرجح سيطرة الإعتبار الثاني تجاه مصر، وكان من نتيجة إشتراك الولايات المتحدة في الإعلان الثلاثي الذي قيد شحنات السلاح إلى الشرق الأوسط وخاصة مصر، للإبقاء على مصر ضعيفة، وقد كانت نفس الإعتبارات المتصلة بتأثير إعتبارات الحرب الباردة على السياسة الأمريكية، هي التي صاغت في النهاية توجهات ثورة يوليو 1952 في مصر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والواقع، رغم اختلاف السياق الأيدلوجي ونظم الحُكم، فانه مثلما توجهت مصر في العهد الملكي للولايات المتحدة لكي تحصل منها على التأييد السياسي والدبلوماسي لإنهاء الوجود البريطاني في مصر، وكذلك كمصدر

للسلاح، كذلك كانت أمريكا وحلفاؤها الغربيون، هو التوجه الأول لقادة النظام الجديد في مصر في بحثهم عن مصادر لتلبية متطلبات أهدافهم الإقتـصادية والعـسكّرية المبكرة، وحرص قادة الثورة في أيامهم الأولى على عدم التدخل البريطاني لحمايـة النظام الملكي، فان الاعتماد على الولايات المتحدة منذ البداية قد تركز على حـول مشروعين، بناء الجيش المصري وتحديثه، ورفـع المـستوى المعيـشي للـشعب المصري والذي تبلور حول مشروع السد العالي **(شلبي،2011)**.

3.3 العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس جمال عبد النّاصر:

أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلم ما أهمية الدور المـصري فـي منطقـة الشرق الأوسط باعتبارها الدولة العربية الكبرى والقائدة بالعمل العربـي المـشترك خصوصاً بعد ثورة الضباط الأحرار عام 1952م حيث برز الزعيم المصري جمال عبد الناصر، زعيماً ساهم بتكوين دول عدم الانحياز عام 1955م، وفي البداية حاول جمال عبد الناصر جاهداً لإقامة علاقات جيدة مع الغرب، وخاصة مـع الولايـات المتحدة الأمريكية، حيث كانت الإتصالات قائمة بين الجانبين، لتقديم الدعم لتحـديث الجيش المصري بالأسلحة، وتقديم الدعم لبناء مشروع السد العالي، ولقد كان واضحاً بان علاقة الإرتباط التي أقامتها أمريكا بين استُعدادها لتلبية هذين المطلبين، وبـين إستجابة مصر لمشروعات الأمن الإقليمي في المنطقة، إبتدءاً من مشروع منظمـة الدفاع عن الشرق الأوسط ثم حلف بغداد، والذي تطور إلى إتفاقية الدفاع المركـزي **(شلبي،2011)**.

حيث رفض جمال عبد الناصر هذا الربط معتبراً أن الشّعب المـصري لـيس مستُعد بعد طرد الانجليز ربط مصر بقوة كبرى أخرى، حيث أكدت أمريكـا بـأن المعونة العسكرية الإقتصادية تعتمد على تحالف مصر مع المحور الدفاع الغربـي. وقد جاءت الغارة الإسرائيلية على غزة في 28 /2/ 1955، التي قتل فيها 102 من المصريين وجرح 4 منهم، لكي تضع النظام الثوري الجديد في مصر وقادتـه فـي وضع مهين، الأمر الذي جعل الرئيس جمال عبد الناصر يكرر طلباته العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم يتم الاستجابة لها، مما جعل عبد الناصر يتطلع

إلى مصادر أخرى تتوفر له ذلك، فتوجه إلى الإتحاد السوفيتي وتبلور ذلك في صفقة الأسلحة التشيكية لمصر التي تم الإعلان عنها فـي 1955/12/27 والتـي وقعـت كالصاعقة على أمريكا، والتي جعلت من الإتحاد السوفيتي المصدر الرئيسي للتسليح بالنسبة لمصر لعقدين قادمين **(شلبي،2011)**.

وقد طلب من الولايات المتحدة المساعدة في بناء مشروع السد العـالي فـي أسوان، إلا أن الولايات المتحدة عام 1956 رفضت المشاركة في تمويل المشروع **(شلبي، 1996)**، غير أن الدعم العلني ايضاً لدولة إسرائيل حال دون بناء علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد وصلت العلاقات الأمريكية المصرية إلى طريق مسدود، حين اتخذت مصر قراراً بقطـع العلاقـات السياسية مع الولايات المتحدة عام 1967م بسبب الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل في عدوانها على الدول العربية وفلسطين، ولقد كانت فترة حكم جمال عبد الناصـر متقاربة مع الإتحاد السوفيتي الذي قام ببناء وتمويل السد العالي عام 1956م، بعد أن رفضت الدول الأجنبية المساعدة في بناء السد وتمويله، ولقد تميزت فتـرة حكـم جمال بالعداء وعدم الثقة مع الولايات المتحدة الأمريكية طيلة حكم عبـد الناصـر حتى وفاته **(عبدالحليم،2012)**.

4.3 العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس أنور السادات:

بعد وفاة الرئيس جمال عبد النّاصر عام 1970م تولى الرئيس أنور الـسادات الحُكم في مصر، حيث إتبع السادات سياسة خارجية خاصة في المنطقة العربية، عن تلك التي رآها عبد الناصر، فبينما أخضع عبد الناصر سياسة واهتمامـات مـصر للقضايا والإهتمامات العربية أو رأى أن مصالح مصر ترتبط بشكل عضوي وتخدم بشكل أكثر في سياقها العربي، فإن السادات قدر أن الإهتمامـات المـصرية تتقـدم وتعلو على الإهتمامات العربية**(المركز المصري للشؤون الخارجية،2010) .**

ولقد إتسمت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ومصر فـي عهـد الـرئيس المصري أنور السادات بدور متنامي، والإبتعاد عن الإتحاد الـسوفيتي إيمانـا مـن

السادات بأن القوة العالمية هي بيد الولايات المتحدة الأمريكية، وإنها الوحيدة القادرة على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية **(تركي،2001).**

ففي عام 1979م تم عقد إتفاقية السلام كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية، حيث تم بموجبها إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ونجم عنها خروج مصر من الصف العربي المشترك لمواجهة إسرائيل، وتم إتخاذ إجراءات عقابية من قبل الدول العربية ضد مصر بتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية وكافة منظماتها المتخصصة، ونقل الأمانة العامة ومعها المنظمات العربية المتخصصة إلى تونس، وكان ذلك مكسب كبير للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت إنطلاقه وتحولاً نوعياً للعلاقات الأمريكية المصرية .

كان البعد الإقتصادي في العلاقات الأمريكية المصرية ضامنا لإستمرار وديمومة البعد السياسي والعسكري إذ بدت مصر بعد التوقيع على إتفاقية كامب ديفيد تتلقى مساعدات ومعونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت قيمتها السنوية حوالي 2,2 مليار دولار وأصبحت ثاني اكبر متلقي للمعونات الأمريكية بعد إسرائيل وقدرت المساعدات التي تلقتها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1979و2008 حوالي 67مليار دولار وذلك على شكل برامج مساعدات اقتصادية وعسكرية واجتماعية **(بطرس،2010).**

5.3 العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس حسني مبارك:

في عام 1981م تم اغتيال الرئيس السادات وتولى الرئيس حسنى مبارك حكم مصر بعد اغتيال السادات واستمرت العلاقات المصرية الأمريكية تسير بنفس الوتيرة، حيث بقيت مصر تدور بالفلك الأمريكي، ولقد سعت الدول العربية الى إعادة مصر إلى الحضيرة العربية، وخاصة كلاً من العراق والأردن وتم فك العزلة عن مصر، وفك تجميد عضويتها من جامعة الدول العربية، وإعادة مقر الجامعة العربية إلى مصر بعد أن انتقلت إلى تونس، إلا أن مصر كان دورها سلبي من حرب الخليج الثانية، وحصار العراق والغزو الأمريكي للعراق، حيث أصبحت

مصر منذ إتفاقية كامب ديفيد تسعى إلى تنفيذ المخططات الـصهيونية الأمريكيـة، وقامت بتقزيم دور مصر وجعلها دولة هامشية بعد أن كانت تقود الوطن العربي .

وفي 11/ سبتمبر/ 2001، تعرضت الولايات المتحدة إلى أكبر هجـوم فـي تاريخها، وقد استخدمت الإدارة الأمريكية مصر فـي حربهـا علـى مـا يـسمى (الإرهاب)، وقد قدمت مصر جميع التسهيلات بما يخص ذلك، وقد كافأت الولايات المتحدة مصر على هذا التعاون بإعفائها من ديونها العسكرية التي بلغـت 7 مليـار دولار وساعدتها على أن تحصل علـى نفـس الإعفـاء مـن الـدول الأوروبيـة **(المدهون،2013)** .

ولقد إتسمت العلاقات الأمريكية المصرية خلال حكم مبارك دائما بقدر كبيـر من الخصوصية التي تربط البلدين والتي ترسخ فكرة الدولة البوليسية في مصر التي يسيطر عليها حكم أوتوقراطي يقوم على حماية أمن إسرائيل، والسيطرة على الخليج العربي وموارده البترولية، وهزيمة الحركات الإسلامية. فبعد الإنتخابات الفلسطينية عام 2006 وبعد تراجع أجندة الحرية الخاصة ببوش هددت واشنطن بوقف التمويل العسكري للقوات المسلّحة المصرية للضغط على القاهرة لمنع التجـار والمهـربين اللذين تهدد أنشطتهم المجتمع الإسرائيلي، حيث يقومون بتهريب الأسلحة لقطاع غزة عبر الأنفاق الموجودة على الحدود المصرية مع غزة، ولقد عملـت مـصر بهـذا الإتجاه بتضييق الخناق حول غزة، وبتصعيد القبضة العسكرية في سياسـتها التـي ابتاعتها مع حدودها مع غزة، وأصبحت تلك الجهود التي ترمي إلى إضعاف القضية الفلسطينية برمتها**(عبدالغني،2013)** .

حيث ساعدت الولايات المتحدة مبارك من خلال ترسيخ جذور النظام وتمديـد بقائه على نحو لا يضاهى، فقد وفرت له الحماية ضد التهديدات الخارجية، ودعمت القوات المسلّحة وعظمت شوكتها، كما عززت من قوة الأجهزة والمؤسسات الأمنية في مصر.

حيث لا يوجد دولة نامية في العالم مرتبطة بالولايات المتحدة وتقع تحت طائلة تأثيرها ونفوذها أكثر من مصر، تلك العلاقات وواقعها العملي يتجسد في التعـاون الأمني فقط، أما المنفعة المشتركة التي شملتها العلاقة بين البلدين فنراها في الـدعم

الإقتصادي الضخم، والتدريبات العسكرية المشتركة، والأنشطة الاستخباراتية، والتمثيل الدبلوماسي، وشبكة المصالح التي يمتلكها كل طرف، والقيم، والممارسات المشتركة. وفيما حققت تلك الشبكة للولايات المتحدة مصالحها الأمنية في الشرق الأوسط، فإنها حققت لحكام مصر مصالحهم السلطوية وحمت عرش حكمهم، فتغاضت الولايات المتحدة عن فكرة توريث جمال مبارك الحُكم، وهى الفكرة التي تسببت في تزايد منتقدي النظام **(عبدالغني، 2013)** .

بقيت تلك الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر في عهد مبارك، وكانت المصالح الأمريكية تقوم على حماية وإبقاء نظام سلطوي يقوم بخدمة المصالح الأمريكية الصهيونية، حيث أتت ثورة 25 يناير 2011 بصدمة حقيقية لأركان الإدارة الأمريكية في واشنطن، وذلك لفجائية هذه الثورة وعدم القدرة على توقعها بهذه السرعة، وعدم تخيل نجاحها في القضاء على نظام بوليسي محنك، إضافة إلى عدم رغبتهم وعدم إستعدادهم لأي تغيير حقيقي في منظومة الحُكم بمصر، والحرج الناشئ عن التناقض الواضح بين ما تدعو إليه الإدارة الأمريكية من قيم سياسية تعلي من الديمقراطية، والحريات العامة **(هاني، 2011)** .

فاجأت الثورة المصرية الولايات المتحدة، حيت أكدت صحيفة نيورك تايمز أن الولايات المتحدة من خلال أجهزتها الإستخبارتية فشلت في تقدير حجم المخاطر الحقيقة التي تهدد نظام الرئيس مبارك بعد سقوط الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي حيث قدرت إحتمال تعرض رأس النظام الحاكم في مصر لنفس مصير رأس النظام التونسي بنسبة 20% فقط. وبالتالي فان العجز عن تقدير حجم الغضب الشّعبي المصري، ومقدار رفضه لنظام حسني مبارك، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسيء تقيم قوة الاحتجاجات منذ بدايتها، مما دفع البيت الأبيض إلى السير على الحبال لعدة أيام متردداً بين انتهاج سياسة الحظر، والصمت تجاه حليفه التاريخي وبين مساندة الثورة الشّعبية المنادية بالحرية والديمقراطية ومن ثم إسقاط نظام مبارك **(هاني،2011)** .

ويمكن القول أن هناك ثلاث نقلات تميز السلوك الأمريكي تجاه الثورة المصرية حيث افتقرت تلك النقلات إلى الترابط الموضوعي فيما بينها، ولم تُشكل في مجموعها توجهاً سياسياً محدداً ومخططاً له**(عبد المنصف،2013)** تتمثل في:-

النقلة الأولى والتي سعت فيها الإدارة الأمريكية لمطالبة الطرفين بإبداء أكبر قدر من ضبط النفس، حيث طالبت النظام بعدم إستخدام وسائل القمع تجاه المتظاهرين، مع مطالبة المتظاهرين بالإلتزام بالتظاهر السلمي. وكانت غايتها محاولة احتواء حركة الشّارع، للحفاظ على نظام طالما أمن للولايات المتحدة استقراراً داخلياً وإقليمياً، هذا الموقف بدا أكثر ميلا تجاه للسلطة .

النقلة الثانية والتي أعقبت إظهار المتظاهرين إصرارهم على تحدى نظام مبارك والمضي بالتغيير نحو مداه. وهنا بدا أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى أن يقود مبارك إصلاحاً سياسياً واجتماعياً خلال فترة انتقالية. وقد جاءت مضامين خطاب مبارك الثاني متوافقة مع المطالب الأمريكية. ويبدو أن الهدف في هذه المرحلة هو الحفاظ على استقرار النظام في مصر لمنع متلازمة السقوط المتوالى والتغيير السياسي من الشيوع داخل المنطقة **(عبد المنصف،2013)** .

النقلة الثالثة فهي محاولة تأمين إنتقال آمن ومنظم للسلطة من مبارك لنائبه عمر سليمان، وكانت غاية تلك النقلة مناقشة الخطوات التي ينبغي إتخاذها مع المصريين للحد من سلطات مبارك في صناعة القرار، وربما إبعاده عن القصر الجمهوري دون تجريده من سلطته الرئاسية فوراً. وبعدها تتفاوض حكومة إنتقالية يرأسها سليمان مع رموز المعارضة لإصلاح الدستور، وبدء التغييرات الديمقراطية ولكن هذا الأمر لم يفلح مما أدى إلى عودة الغموض مرة أخرى في الموقف الأمريكي، واستمر الوضع إلى أن أعلان نائب مبارك تخليه عن منصبة وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلّحة إدارة شئون البلاد، مع دعم الإدارة الأمريكية للمجلس العسكري أن يتولى زمام الأمور ولحين إجراء إنتخابات رئاسية حيث ترى الولايات المتحدة أن المؤسسة العسكرية الحليفة لواشنطن هي أنسب المؤسسات المصرية التي من خلالها يمكن التنسيق معها **(عبد المنصف،2013)** .

وعلى الرغم من الضغوط الشديدة التي تعرضت لها الإدارة الأمريكية لمنعهـا من التخلي عن حليفها المقرب حسني مبارك، إلا أنها أصبحت على قناعة تامة بأن بقاء الرئيس المصري حسني مبارك أصبح يشكل عبء ثقيل، وأن الإصرار علـى بقائه يستوجب دفع أثمان ليست الإدارة الأمريكية مستُعدة لدفعها من رصيد قوتها في المنطقة، في ظل ثورة شعبية عارمة، يواجهها نظام فقد مشروعة بقائـه، وتآكلـت دعائم صموده، في بلد عربـي كبير يمثل قاطرة البلدان العربيـة، ويتمتـع بـوزن إقليمي كبير ذات خصوصيـة أكبر، ويرتبط بمعاهدة سـلام مـع دولـة إسـرائيل **(عبدالحليم، 2012)**.

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

هناك العديد من المحددات والتي حكمت العلاقات بين كُلاً من البلدين وهي كما يلي:

1.4 المحدد الجغرافي المصري:

تقع جمهورية مصر العربية في أقصى الشمال الشرقي من قارة أفريقيا، يحدها من الشمال الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط ومن الشرق الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر، وتتبع معظم أراضيها قارة أفريقيا غير أن جزءاً من أراضيها -وهي شبه جزيرة سيناء- يقع في قارة آسيا **(دلو،1986)** .

تشترك مصر بحدود من الغرب مع ليبيا، ومن الجنوب مع السودان، ومن الشمال الشرقي مع فلسطين المحتلة وقطاع غزة، وتطل على البحر الأحمر من الجهة الشرقية، تمر عبر أرضها قناة السويس التي تفصل الجزء الآسيوي منها عن الجزء الأفريقي وتعتبر واحدة من أهم الممرات المائية في العالم **(دلو،1986)**.

تبلغ مساحة مصر حوالي مليون كيلو متر مربع، 95% من مساحتها صحراء و5% من مساحتها صالح للزراعة والنشاط الفلاحي أي 35000 كم مربع، وتنقسم تضاريسها لأربعة أقسام هي وادي النيل والدلتا والصحراء الغربية الجزء الواقع داخل حدود مصر من الصحراء الأفريقية الكبرى ممتدا ما بين وادي النيل بالشرق حتى الحدود الغربية، ومن البحر المتوسط شمالا إلى الحدود الجنوبية، ثم منطقة المنخفضات والصحراء الشرقية ما بين وادي النيل غربا والبحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء شرقا، ومن حدود الدلتا شمالاً حتى حدود مصر الجنوبية حيث تمتد بطولها سلسلة جبال البحر الأحمر الغنية بالموارد الطبيعية **(جوني،2011)**.

وأخيرا شبه جزيرة سيناء الجزء الآسيوي من مصر،وهي على شكل مثلث قاعدته تطل على البحر المتوسط شمالاً ورأسه إلى الجنوب ما بين خليج السويس غربا وخليج العقبة شرقا **(جوني، 2011)** .

ولموقع مصر الجغرافي الذي ميز مكنها من لعب دور هام في صياغة السياسات الإقليمية والدولية حربا وسلما، وأعطاها مكانة مختصة في العالم بملتقاه الآسيوي والأفريقي فضلا عن كونها من اللاعبين الكبار بمنطقة الشرق الأوسط بتاريخه المعقد والمأزوم منذ عقود طويلة.

2.4 المحدد الإقتصادي المصري:

يعتبر الإقتصاد المصري من أقدم اقتصاديات العـالم، حيـث بـدأ بالقطـاع الزراعي والتبادل التجاري مع البلدان المجاورة . ومر بمراحل عديدة من التطـور والإنحدار. ويعد الإقتصاد المصري وفقا لمؤشـرات الجهـاز المركـزي للتعبئـة والإحصاء واحداً من أكثر إقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعـاً، حيـث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربـة فـي تكوينه الأساسي. ويبلغ متوسط عدد القوى العاملة في مصر نحو 26 مليون شخص بحسب تقديرات عام (2010) يتوزعون على القطـاع الخـدمي بنـسبة (51%)، والقطـــاع الزراعـــي بنـــسبة (32%) والقطـــاع الـــصناعي بنـــسبة (17%) **(النجار،2011)**.

ويشار إلى أن الإقتصاد المصري يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة، وعائدات قناة السويس، والسياحة، والضرائب، والإنتاج الثقـافي والإعلامـي، والـصادرات البترولية، وتحويلات العمالة بالخارج أكثر من ثلاثة ملايين مصري يعملـون فـي الخارج يتركز معظمهم بدول الخليج العربية وفـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأوروبا وأستراليا، تُشكل تحويلاتهم النقدية موردا من موارد الإقتصاد المـصري **(الهيئة العامة للاستعلامات المصرية،2014)** .

انفتحت الإقتصاد المصري بشكل كبير خلال حكم الرئيـسين الـسابقين أنـور السادات ومحمد حسني مبارك. حيث زادت وتيرة الإصلاحات الإقتـصادية سـعياً لجذب الإستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم مـن المستويات العالية نسبيا للنمو الإقتصادي في السنوات الأخيـرة، ظلـت الظـروف المعيشية للفقراء والمواطنين العاديين في تدهور وأكثر سوأ.

تُعتبر سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي في عهد الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، والتي كانت تأخذ ما يلائم الطبقة الحاكمة، دون أن تأخذ بباقي عناصر نظام اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تُشكلت تحت ضغوط تاريخية من الشعوب، بالذات ما يتعلق بالحريات الديمقراطية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع أمام القانون، وإعادة توزيع الدخل من خلال نظام ضريبي تصاعدي، ونظام فعال للدعم، وتحسين أحوال الفقراء والعاطلين. وتعتبر هذه السياسات هي الإطار العام للنظام الإقتصادي في عهد الرئيس مبارك. ويتُشكل الجانب الأعظم منها من السياسات التي طلبتها أو أملتها الدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليان على النظام الحاكم في مصر بعد أن كبل مصر بديون خارجية هائلة بلغت نحو 50 مليار دولار في عام 1988 حسب بيانات البنك الدولي، ولم يتمكن من التخلص منها إلا بمقايضة تلك الديون بموقف الحكومة المصرية المشارك في التحالف المضاد للعراق في حرب عام 1991، وأيضا بتطبيق أغلب ما طلبته الدول الدائنة من سياسات اقتصادية وعلى رأسها بيع القطاع العام للرأسماليين المحليين والأجانب في صفقات فاسدة بصورة مروعة في غالبيتها الساحقة، بغض النظر عن ملائمة تلك السياسات لمتطلبات التنمية في مصر، وزاد على ذلك ضعف كفاءة وفساد التطبيق لتلك السياسات التي كان من الممكن أن تنتج وضعا أفضل بكثير لو كان هناك نظام سياسي واقتصادي أعلى كفاءةً وشفافيةً وأقل فسادا(**النجار،2011)**.

وإذا كان تقليص دور الدولة بكل ما يعنيه من خروجها من عمليات الإستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، والإكتفاء بتطوير البنية الأساسية، وتحرير سعر وسوق الصرف، وخصخصة القطاع العام، هي الملامح الرئيسية للسياسات الإقتصادية لنظام مبارك السابق، فإن القوانين والقرارات الإقتصادية التي صدرت تؤكد على طبيعة هذا النظام وسياساته الإقتصادية الموجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية على حساب الطبقة الوسطى والفقراء، ولقد أدت التحولات الإقتصادية في عهد مبارك لدى تحولها لإتباع نظام الإقتصاد الحر إلى إرتفاع معدل البطالة بصورة هائلة وبالذات بين خريجي النظام التعليمي العالي الذين

يشكلون قلب الطبقة الوسطى تقليديا، بما يعنيه ذلك من إفقاد جانب كبير من هذه الطبقة للقدرة على كسب العيش بكرامة **(النجار،2011).**

3.4 المحدد الديمغرافي المصري:

يبلغ عدد السكان في مصر 82,079,636 نسمه، أما الديانة فيشكل المسلمون 90%، يُشكل الأقباط نحو 9% من السكان، ويشكل النوبيون (بمن فيهم الكنوز وجماعات أخرى) 2%، ثم الأرمن والأوروبيون واليهود ويشكلون أقل من1%، كما توجد عدة قبائل كالبجا والبربر والأفارقة والغجر وهؤلاء جميعا يشكلون نحو 3% من السكان. أي أن مجموع الأقليات والطوائف في مصر لا يتُعدى 15% من جملة عدد سكانها البالغ (83) مليونا في نهاية يونيو 2012م **(عبدالشافي، 2012)** .

حيث يتركز أغلب سكان مصر في وادي النيل، وبالأخص في المدينتين الكبرتين، القاهرة الكبرى والإسكندرية التي بهما تقريبا 25% من تُعداد السكان، كما يعيش أغلب السكان الباقين في الدلتا وعلى ساحلي البحر المتوسط والبحر الأحمر ومدن قناة السويس.

وتشغل مصر الترتيب الرابع عشر عالميا من حيث عدد السكان والثاني أفريقيا بعد نيجيريا من حيث عدد السكان، والترتيب المائة وأربعة وعشرون عالميا من حيث الكثافة السكانية، وهي أكثر الدول العربية سكانًا .

حيث عزف المصريون تقليديا عن الهجرة من موطنهم، إلا أنه اعتبارا من سبعينيات القرن العشرين ونتيجة لظهور عائدات البترول في الخليج وما أتاحه ذلك من الطلب على العمالة في دول الخليج العربي والعراق وليبيا بدأت أعداد متزايدة من السكان خاصة من فئة الشباب في النزوح إلى خارج البلاد إما بصفة مؤقتة للعمل في الدول النفطية وإما بصفة دائمة بالإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والإتحاد الأوروبي، وذلك وفق ما تسمح به نظم ولوائح الهجرة المطبقة في تلك الدول. لا توجد إحصاءات دقيقة للعدد الحقيقي للمصريين خارج بلادهم، إلا أن تقدير عددهم يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين نسمة يوجد ثلثيهم في

الدول العربية كعمالة مؤقتة بينما يوجد الثلث الباقي في دول المهجر وهـؤلاء هـم المهاجرون هجرة دائمة **(الموسوعة الحرة،2014)** .

4.4 المحدد الأمني العسكري المصري:

والذي يعنى قدرة مصر على حماية أرضها وشعبها من التهديدات التي تواجهها سواء أكانت داخلية أو خارجية وتحسين نوعية أداء تلك القوات، حيث تنقسم القوات المسلّحة المصرية إلى أربعة أقسام رئيسية هي قيادة الـدفاع الجـوي المـصري والقوات الجوية المصرية والقوات البحرية المصرية والقوات البريـة المـصرية. بالإضافة إلى قوات الحرس الجمهوري المصري .ويبلغ تُعداد القـوات المـسلّحة المصريـة 468 ألف مجند كما توجد في مصر قوة ثانية شـبه عـسكرية تحـت سيطرة وزارة الداخلية المصرية وهي قوات الأمن المركـزي وتبلـغ 300 ألـف مجند **(عبد الحليم، 2013)** .

وتعتبر القوات المسلّحة المصرية من أقوى الجيوش العربية ومن أقوى الجيوش في إفريقيا . ويميز القوات المسلّحة أنها تمتلك شبكة دفاع جوي متقدمة وأعـداداً كبيرة من الدبابات وقوة بحرية لا يستهان بها . كما وأنها قد أحرزت تقدما نوعيـا خاصةً في سلاح الجو المصري وأصبحت تضم في جنباتها أعدادا كبيـرة مـن طائرات إف 16 **(عبد الحليم،2013)** .

وقبل الحديث عن القوات المسلّحة المصرية وتدخلها في رسم السياسة المصرية خلال الفترة الماضية والحالية، لا بد ان نشير ونفرق بين كل مـن إتفاقيـة كامـب ديفيد والتي تم التوقيع عليها بتاريخ 1978/9/17 بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغين بعد 12 يوما من المفاوضـات فـي المنتجع الرئاسي "كامب ديفيد" حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الإتفاقية تحـت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وبين معاهـدة الـسلام المـصرية الإسرائيلية والتي تم توقيعها في العاصمة الأمريكية واشنطن دي . سـي بتـاريخ 1979/3/26، والتي كان من أبرز بنودها إعتراف كل دولة بالأخرى والإيقاف التام لحالة الحرب الممتدة منذ الحرب العربية الإسرائيلية الأولـى فـي عـام 1948،

والإنسحاب التام من شبه جزيرة سيناء التي احتلتها إسرائيل في حـرب 1967، والسماح بمرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس والإعتـراف بمعـابر تيـران وخليج العقبة كممرات مائية دولية **(توقه،2013)**.

وإن ما يهمنا هنا أن نشير إلى أن هناك ملاحق سرية وأمنية لا سيما الملحـق العسكري رقم (1) والمرفق بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي وقعـت فـي مارس سنة 1979 بيانا بحجم وأوضاع القوات المصرية فـي سـيناء والخطـوط والمناطق وحجم القوات المسموح به في كل منطقة .وبناء على ذلك قسمت سـيناء إلى ثلاث مناطق بالإضافة إلى المنطقة الرابعة داخل الحدود الإسـرائيلية. وهـذه المناطق هي المنطقة (أ) وتتمركز بها عناصر القوات المسلّحة بقوة لا تزيد علـى 22 ألف جندي و230 دبابة و262 مدفع ميدان ومدفع مـضاد للطـائرات و480 مركبة قتال مدرعة. أما المنطقة (ب) فتتمركز بهـا كتائـب مـن قـوات حـرس الحدود المصرية بقوة كتائب حرس حدود بكامل أسلحتهم ومعداتهم بحيث لا يتجاوز عددهم أربعة آلاف فرد **(توقه،2013)** .

أما المنطقة (ج) تتمركز بها قوات من الشرطة المصرية بكامل أسلحتها، أما المنطقة(د) والتي تمتد من شرق رفح إلى إيلات فتتمركز فيها قوة إسرائيلية لا تزيد على 4 كتائب مشاة بعدد أفراد لا يزيد على أربعة آلاف جندي ليس معهم دبابات ولا مدفعية ولا صواريخ. عدا الصواريخ الفردية أرض/ جو. وقد نصت المادة الثالثة من نظام الطيران الحربي على أن تكون طلعات طائرات القتال وطلعات الإستطلاع لمصر وإسرائيل فوق المنطقتين (أ) و(د) فقط كل في منطقته. كما حددت المادة الرابعة من النظام البحري أنه يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر وإسرائيل التمركز على سواحل المنطقتين (أ) و(د) كل في منطقته **(توقه، 2013)**.

إن صحراء سيناء والتي يبلغ تُعداد سكانها 565 ألف نسمة تُشكل النقطة الضعيفة في خاصرة الجيش المصري، وهي فعلا منطقة منزوعة السلاح وأي تغيير في أعداد الجنود أو نوعية الأسلحة لا بد وأن تحظى بموافقة إسرائيل وموافقة الولايات المتحدة الدولة الراعية لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ولقد ضمنت إسرائيل من خلالها تحييد الجيش المصري، وإبعاده عن المسرح العسكري للدول

العربية المتاخمة لإسرائيل، وإرغامه على الإلتزام ببنود الملحق العسكري في المعاهدة، وعليه فلقد أصبحت شبه جزيرة سيناء بمثابة العمق الإستراتيجي لإسرائيل، وهي من جانب آخر الجهة والمرجعية التي تتحكم في زيادة أعداد القوات المصرية في سيناء أو عدمها. وعليه فإن إزديار الهجمات المسلّحة من قبل الجماعات الإسلامية المسلّحة في سيناء على الأمن المصري، يشكل عبئا أمنيا ويساهم في تصعيد الهجمات، وزيادة الخسائر في صحراء سيناء للتعويض عن التفوق الهائل لقوات الأمن والقوات المسلّحة في محافظات مصر **(توفه، 2013)**.

5.4 العلاقات المصرية الأمريكية:

1. العلاقات الإقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

ترجع العلاقات الإقتصادية المصرية الأمريكية، حيث كانت بداية المساعدات الأمريكية لمصر إلى أوائل سنوات ثورة يوليو عام 1952 وبالتحديد عقب صدور القانون الأمريكي العام للمعونة رقم 480 لسنة 1953 والذي تم إقراره بدافع المحافظة علي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى أن قامت الولايات المتحدة في أواخر عام 1956 بتجميد المعونة وسحب عرضها لتمويل مشروع السد العالي لعقد مصر صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا.

وفي عام 1974ومع عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة طلب الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون من الكونجرس اعتماد مبلغ 250 مليون دولار كمعونة اقتصادية لمصر توزع بين تطهير قناة السويس وتعمير مدن القناة وأيضاً لشراء المنتجات الغذائية والصناعية**(شلبي،2011)** .

وفي عام 1975 وبعد فض الإشتباك الثاني بين القوات المصرية والإسرائيلية، تم إدراج مصر في برنامج المساعدات الأمريكية الخارجية، وتم التأكيد علي الإلتزام الأمريكي لتقديم المساعدات الأمريكية لمصر مع توقيع مصر وإسرائيل علي معاهدة سلام بينهما عام 1979 حيث تعهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بتقديم ما قيمته مليار دولار سنويا كمساعدة اقتصادية لمصر.

وفي عام 1988 خلال زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الامريكية، وافقت الإدارة الأمريكية علي تُعديل نظام تقديم المساعدات الإقتصادية الأمريكية لمصر لتحصل عليها نقداً، بعد ذلك تطور التعاون الإقتصادي بين البلدين ليشمل مجالات عديدة وأصبحت مشاركة الولايات المتحدة في تنمية ودعم المشروعات الإنتاجية والصناعية المصرية مؤشراً هاماً يعكس متانة العلاقات المصرية الأمريكية في كافة المجالات. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري منفرد لمصر وثاني أكبر مستثمر**(شلبي،2011)** .

وفي عام 1994 وأثناء زيارة آل جور نائب الرئيس الأمريكي لمصر لحضور مؤتمر السكان تم التوقيع علي مشروع إتفاقية الشراكة من أجل النمو الإقتصادي والتنمية، حيث تم تشكيل ثلاث لجان تتولي تنفيذ اتفاق المشاركة بين البلدين وهي: اللجنة المشتركة للتنمية الإقتصادية ـ المجلس المشترك للعلم والتكنولوجيا ـ المجلـس الرئاسي المصري الأمريكي، بالإضافة إلى عدد من اللجان الفرعية في مجالات البيئة والتعليم والتجارة والتكنولوجيا**(شلبي،2011)**.

وفي عام 1998 كان هناك تفاهم بين الجانب المصري والأمريكي من أجل تخفيض البرنامج الإقتصادي بنسبة 50% على مدار عشرة سنوات أي بواقع 5% كل عام، ولم يتم الإتفاق على مصير البرنامج بعد هذه الفترة، وفي عام 2008 بعد إنتهاء فترة التخفيض، قررت إدارة بوش إعطاء مصر مبلغ 200 مليون دولار، ورفضت مصر هذه القرار، واعتبرته قرار أحادي لا يتماشى مع العلاقات الإستراتيجية بين البلدين ورفضت توقيع الإتفاقية .

ومع تسلم إدارة اوباما للحكم أعلنت عدم مسؤوليتها عن هذا القرار، تم زيادة المبلغ من 200 مليون دولار إلى 250 مليون دولار، وطلبت من مصر الموافقة على هذه المبلغ باعتبار أنها إدارة جديدة، على أن يتم التفاوض في الأمر لاحقاً، وبالفعل في عام 2009 قبلت مصر هذا المبلغ، وبدأت مصر بعد ذلك في طرح فكرة الوديعة والتي تعني أن تقوم أمريكا بإعطاء مصر مبلغ المساعدات التي ستمنحها لها على مداء عشرة سنوات في صورة وديعة، ويتم الإستفادة من الأرباح في تمويل مشاريع التعليم وتكنولوجيا المعلومات، ولكن رفضت الإدارة الأمريكية

ذلك، كونه لا يمكن تحويل برنامج للمساعدات إلى وديعة، وفي نهاية الأمر وافقت الإدارة الأمريكية على فكرة الوديعة ولكن بمبلغ 50 مليون دولار يتم أخذهم من مبلغ المنحة الإجمالي (250مليون دولار) **(شلبي،2011).**

ولقد عادت العلاقات المصرية الأمريكية لطبيعتها المستقرة بعد الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي. فقد جاء مشروع قرار الميزانية الفيدرالية المعدل لعام 2014 والذي كشف عنه النقاب، انه لم يحدث أي تغيير في مستوى المساعدات الإقتصادية 250 مليون دولار والعسكرية 1.3 مليار دولار عما تلقته مصر خلال السنوات الأخيرة كدليل لعودة المياه لمجاريها بين العاصمتين. شكليا اشترط مشروع القرار أن تؤكد وزارة الخارجية والبيت الأبيض إلتزام حكومة مصر المؤقتة بالسير نحو إعادة الديمقراطية للبلاد عن طريق الإستفتاء الشّعبي على الدستور وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة. كما إشترط مشروع القرار التأكيد على إلتزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل. وسيفرج الكونجرس عن 975 مليون دولار من المساعدات بعد ثم أجراء إنجاز لإستفتاء على الدستور ويعقبها 576.8 مليون دولار عقب الإنتهاء من الإنتخابات البرلمانية والرئاسية. وقامت إدارة أوباما واللوبي الإسرائيلي وبعض الدول الخليجية كالسعودية والإمارات بضغوط حثيثة ليسمح الكونجرس بتضمين المساعدات المصرية في الميزانية الجديدة**(المنشاوي،2014)** .

2. العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

بدأت العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1976، وما لبثت هذه العلاقات أن تطورت حتى أصبحت مصر تحتل المركز الثاني في قائمة الدول التي تتلقي معونات عسكرية أمريكية بعد التوصل إلى اتفاق بين البلدين يتم بمقتضاه تنفيذ خطة تطوير القوات المسلّحة المصرية، والذي أصبحت مصر بموجبه من بين الدول التي تستطيع الحصول علي قروض أمريكية لشراء سلاح أمريكي وهي القروض المعروفة بإسم قروض المبيعات العسكرية الأجنبية **(عبدالحميد،2013)** .

واستمراراً لهذه العلاقات بدأت منذ عام 1994 المناورات العسكرية الأمريكية المشتركة المعروفة بإسم "النجم الساطع" حيث جرت أكثر من مناورة شاركت فيها

قوات عسكرية من الجانبين، استهدفت التدريب علي العمليات الهجومية والدفاعية الليلية والنهارية وتدريب القوات الأمريكية علي العمليات القتالية في الظروف الصحراوية في الشرق الأوسط .

يأخذ التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة عدة صور تتمثل في مبيعات السلاح، ونقل التكنولوجيا العسكرية، والمناورات والتدريبات العسكرية المشتركة وتأتي معظم مبيعات السلاح من خلال المعونات العسكرية السنوية والتي تبلغ نحو 1.2 مليار دولار، وشمل التعاون العسكري أيضاً تصنيع وتجميع بعض الأسلحة الأمريكية في مصر**(عبدالحميد،2013)** .

وطبيعة التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة، فإن المحدد الرئيسي، الذي تقوم عليه السياسة الأمريكية الدفاعية في المنطقة، هو التعاون الأمني والتفوق العسكري النوعي لإسرائيل. بالإضافة إلى أن العلاقات الأمنية الأمريكية القوية مع حلفائها من الدول العربية في المنطقة، بما فيها مصر والأردن والشركاء في الخليج ليست مدرجة ضمن مصالح واشنطن الإستراتيجية فحسب، بل ضمن المصالح الأمنية الإسرائيلية أيضاً. وأن أحد المبادئ الأساسية في التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو الإلتزام الأمريكي بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل وقدرتها على صد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات من عناصر متمثلة في دول أو في غيرها. وأن إسرائيل دولة ذات سيادة ولها الحق في الدفاع عن نفسها **(عبدالحميد،2013)** .

وتتسم العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بخصوصية واضحة ترتبط بالموقع الجيو-استراتيجي المصري الذي يربط ما بين مكانة القاهرة المركزية في المنطقة العربية وإنتمائها لمنظومات متُعددة للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن الأهمية الحيوية للمصالح الأمريكية لاسيما ما يتصل منها بأمن الطاقة وتأمين منابع النفط في منطقة الخليج العربي ومحاربة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والحفاظ على أمن إسرائيل ومكافحة القرصنة في جنوب البحر الأحمر ومضيق عدن، وهذا يفسر إهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالارتقاء بعلاقات التعاون العسكري مع

القاهرة لاسيما بعد توقيع الرئيس المصري "أنور السادات" إتفاقية السلام مع إسرائيل في عام 1979. ويأتي تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسة العسكرية المصرية لدورها المهم في صنع القرار بصفة أساسية**(عبد الحميد،2013)** .

بالإضافة إلى أن الإضرار بالعلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بالوقت الحاضر والتي هي ذات أهمية خاصة نظراً لأن الجيش هو الذي يدير الأمور فإن تعليق برنامج التمويل العسكري الخارجي من شأنه أن يعمل على تقويض العلاقات مع الحكومة المدنية ويؤدي إلى مزيد من التآكل لمكانة أمريكا المتدنية بالفعل لدى المصريين، وربما يؤدي ذلك أيضاً إلى علاقات أمريكية هشة مع السعودية والتي دعمت بصورة علنية الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، علاوة على ذلك، فإن السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت قد تسد الفجوة، مما يمكن مصر من الاستمرار في تمويل المشتريات العسكرية. وقد تقدم هؤلاء المانحون بالفعل منذ الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي بتقديم 16 مليار دولار لمساعدة مصر على النهوض باقتصادها المتعثر**(شينكر،2013)** .

كما أن قطع المساعدات قد يجعل أيضاً الأهداف الإستراتيجية الأمريكية الرئيسية في مصر في خطر بما فيها التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأولوية الوصول إلى قناة السويس فيما يتعلق بالسفن الحربية الأمريكية والطلعات الجوية العسكرية الأمريكية غير المقيدة نسبياً، فإن دعم الجيش المصري لمعاهدة السلام بكامب ديفيد، والتنسيق الإسرائيلي-المصري الممتاز بشأن الوضع الأمني في سيناء الذي دعمته الإتفاقية قد يتأثر أيضاً.

أما بالنسبة للتأثيرات الداخلية، فإن وقف برنامج المساعدات سيمثل ضربة قصيرة المدى على الأقل للشركات العسكرية الأمريكية بما فيهم شركة لوكهيد مارتن (التي تصنع طائرات إف 16) وشركة بوينج (التي تصنع طائرات الأباتشي). ومن المحتمل أن تعاني العشرات من الشركات الصغيرة والشركات الفرعية من عواقب اقتصادية أكثر خطورة **(شينكر،2013)** .

تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية بأن الجيش المصري هو أهم وأقوى المؤسسات، وترى واشنطن أن الجيش المصري يفهم العقيدة العسكرية الأمريكية،

ويعتمد في تسليحه على التكنولوجيا والعتاد الأمريكي، ولا تريد أن تتخيل واشنطن وجود جيش مصري عقيدته إسلامية متشددة، ويسعى للحصول على سلاح نووى مثل نظيره الإيراني**(شينكر،2013)**.

الفصل الخامس

الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي

1.5 الموقف الأمريكي من حركة الإخوان المسلمين:

أن العلاقة مابين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة الإخوان المسلمين في مصر قديمة وليست جديدة، وقد مثلت الحقبة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، مطامع الرؤية الأمريكية في المنطقـة، والذي كان من أهدافهـا محاربة امتداد الفكر الشيوعي، ومواجهة النفوذ السوفيتني في منطقة الشرق الأوسط خاصة **(زهره، 2013)** .

حيث بدأت علاقات أمريكا مع الإخوان المسلمين منذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضي بشكل غير معلن، حيث أن هذه العلاقة بدأت مع لقاءات منتظمة بين المخابرات الأمريكية مع قيادات الإخوان المسلمين، وخصوصاً مع سعيد رمضان احد قيادات جماعة الإخوان، ثم مع مرشد الإخوان حسن البنا، وان هذه اللقاءات ناقشت سبل التنسيق والتعاون، غير أن نقطة التحول الفاصلة في أن العلاقات الأمريكية مع الإخوان المسلمين بدأت في عام 1953، حيث استضافت أمريكا مؤتمراً أكاديمياً لعدد من المثقفين والناشطين من عدة دول إسلامية. وحرص الرئيس الأمريكي ايزنهاور على دعوة هؤلاء والالتقاء بهم في البيت الأبيض، حيث كان هدف المؤتمر تعليمياً وثقافياً بشكل ظاهر، ولكن كان الهدف الأساسي من المؤتمر هو جمع عدد من الأشخاص الذين لهم تأثير كبير في تشكيل الرأي العام الإسلامي، للتخطيط لإستخدام هذه الشخصيات لخدمة أمريكا وإستراتيجيتها في المنطقة، ومحاربة إمتداد الفكر الشيوعي، ومواجهة النفوذ السوفيتني. وكان في مقدمة الذين شاركوا في المؤتمر آنذاك والتقوا بالرئيس الأمريكي إيزنهاور سعيد رمضان القيادي في جماعة الإخوان المسلمين في، الذي قاد الحملة الدعائية ضد نظام جمال عبد النّاصر، وأحد القيادات المتورطة في عملية محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد النّاصر بالإسكندرية في1954/10/26**(زهره، 2013).**

بقيت تلك العلاقات قائمة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وجماعة الإخوان المسلمين، إلا أنه في عام 1979 عندما إنتصرت الثورة الإيرانية، واقتحم الطلاب الإيرانيين للسفارة الأميركية في العاصمة الإيرانية طهران واحتلالها واحتجاز موظفيها كرهائن، تقدمت الإدارة الأميركية بطلب للمرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمساني أن يتدخل لدى الحكومة الإيرانية للإفراج عن الرهائن الأميركان، وقد قام التلمساني بطلب زيارة إيران التي رحبت به ولكن باشتراط عدم الحديث بموضوع الرهائن. وكما يفيد د. عصام العريان أحد قيادات الإخوان في شهادته عن هذه المرحلة حيث يعلق قائلا: «قدر الأميركيون بلا شك جهود الإخوان ورغبتهم واستُعدادهم للتدخل لحل أزمة إنسانية كأزمة الرهائن» **(أبو بكر، 2012)**.

وقد قام الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر عراب إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية كامب ديفيد بالتوسط لدى الرئيس أنور السادات للإفراج عن معتقلي جماعة الإخوان المسلمين بالسجون المصرية، وتواصلت اللقاءات لاحقا إلا أنها توقفت مع بداية الحملة المسعورة التي شنها نظام حسني مبارك ضد الإخوان في الثمانينات.

في عام 1979 تلاقت ثلاثة اتجاهات إسلامية كان الإتجاه الأول ممثلا لجماعة الإخوان المسلمين (الرسمية)، والثاني ممثلا لأحد تجليات الحالة بشكلها المتطرف والمنشق عن الإخوان المسلمين من خلال تنظيم الجهاد المصري الذي ظهر في أواخر السبعينيات في مصر ليكفّر المجتمع مع تنظيم الجماعة الإسلامية التكفير والهجرة، وليقوم بسلسلة من العمليات الإرهابية ضد الدولة والناس والسياح الأجانب. أما الإتجاه الثالث فلقد مثل تيار ما أصبح يسمى لاحقا«السلفية الجهادية» تنظيم القاعدة بزعامة المليونير السعودي أسامة بن لادن **(أبو بكر، 2012)**.

وبغض النظر عن تاريخ التحاق كل طرف بالجهاد الأفغاني ضد الشيوعيين من الروس، فلقد كان هذا الجهاد مدعوماً بالمليارات من عدد من الدول العربية على رأسها المملكة العربية السعودية، ومن قبل الولايات المتحدة الأميركية والصين وباكستان، إلا أن هذا التعاون بين هذه الدول وبين الأطراف الإسلامية العربية المقاتلة الثلاثة سرعان ما انقلب إلى خلاف حاد. إذن كانت هذه مرحلة التعاون مع

الولايات المتحدة الأميركية في حربها ضد الإتحاد السوفيتي، وكان لكلّ منظوره الخاص إلا أن المصالح السياسية والإستراتيجية اتفقت معاً **(أبو بكر، 2012)**.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الإحتفاظ على اتصالات غير رسمية بجماعة الإخوان المسلمين، وازدادت المقابلات بين الإخوان ومسؤولين أمريكيين في التسعينيات بعد أن فازت الجماعة بأعداد من كراسي البرلمان المصري. لكن كان المسؤولون الأمريكيون عادة يقولون إنهم يتحدثون مع أعضاء البرلمان الإخوانيين كمستقلين، وليس بصفتهم ممثلين للإخوان **(خورشيد،2013)**.

ولقد كانت واشنطن قبل ثورة 25 يناير تهدف لتفادي الحوار الرسمي مع الجماعة لتفادي إغضاب مبارك، وبتجنب الحوار المعلن مع الإخوان تفادي المسؤولون الأمريكيون انتقادات الرأي العام خاصة من قبل بعض أعضاء الكونجرس، وقادة الرأي المعادين للحوار مع الإسلاميين، رغم ذلك حافظت واشنطن على شعرة معاوية، أيضاً أن الحكومات الأمريكية لم تضع جماعة الإخوان أبداً في قائمة الجماعات الإرهابية المنشورة على موقع الخارجية الأمريكية **(خورشيد، 2013)** .

بعد الإطاحة بمبارك بعد ثورة 25 يناير زالت العقبة الأساسية وطرأت على الساحة المصرية تغيرات جذرية، ولأن أمريكا معنية بالحفاظ على نفوذها في مصر، وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على التأثير في مجريات الأمور بها بما يتوافق مع مصالحها ومصالح إسرائيل، بدأت في إعادة توجيه علاقاتها حسب مراكز القوة الجديدة، والتي كانت رؤية أمريكا أن تيسير ضمن رغبة الشارع المصري الغاضب من سياسة مبارك، وعن إمكانية تهديد المصالح الأمريكية، لذا حرصت واشنطن على إحتواء الأوضاع بالشكل الذي يضمن إستمرار التحالف الاستراتيجي بين البلدين ويحفظ النفوذ الأمريكي في المنطقة. وتتضح أهمية مصر لواشنطن بالنظر لحجم الاستفادة التي حصلت عليها أمريكا من نظام مبارك وجيشه **(خورشيد،2013)** .

حيث بدأت علاقات واشنطن مع الإخوان تأخذ منعطفا جديدا، لقاءات رسمية مباشرة مع الجماعة، ثم مع الرئيس مرسي وفريقه بعد انتخابه، وزيارات متبادلة،

وتعاون وثيق حول عدة ملفات محورية كبيرة تخص مصر وجيرانها، تعاون أخذ يتبلور بشكل أوضح مع تولي مرسي الرئاسة.

2.5 العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس مرسي:

إتسمت بداية العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس المصري محمد مرسي، بخطى ثابتة كما كانت في عهد سلفه حسني مبارك، في ظل رغبة الطرفين في الحفاظ على العلاقات الثنائية الإستراتيجية وإتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل. كما أكدت هيلاري كلينتون إثناء زيارتها لمصر في 2012/7/14م دعم بلادها لعملية التحول الديمقراطي في مصر، ودعت إلى العمل لاستكمال التحول الكامل إلي الديمقراطية، مشيرة إلى ضرورة أجراء حوار بين كافة القوي السياسية لتفادي مواجهات قد تودي إلى خروج عملية التحول الديمقراطي عن مسارها، حيث أن النظام الجديد في مصر برئاسة مرسي يحتاج لأمريكا بشكل ملح بسبب الأزمة الإقتصادية، ورغبة مرسي وحكومته في الحصول على قروض ومساعدات مالية للنهوض بالأزمة الإقتصادية الخانقة التي كانت تمر في مصر **(اونلاين،2012)** .

وصفت مباحثات هيلاري كلينتون في القاهرة بأنها مثمرة وناجحة مشيرة حيث بحثت مع الرئيس مرسي تقديم حزمة المساعدات، التي وعد بها الرئيس باراك أوباما عقب ثورة 25 يناير، مع تعزيز التجارة والإستثمار بين البلدين، كما أكد الرئيس مرسي التزام مصر بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إشارة إلى إتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل.

واعتبر أن زيارة كلينتون إلى القاهرة حملت عدة مؤشرات هي تأكيد أمريكي على دعم الإقتصاد المصري ومساعدته على النهوض، وتأييد التحول الديمقراطي الآمن في مصر، فضلاً عن التأكيد على الحفاظ على العلاقات الثلاثية المصرية - الأمريكية الإسرائيلية. وأن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة من أي نظام سياسي في مصر هو ضمان الحفاظ على السلام مع إسرائيل وحماية الأمن القومي الإسرائيلي، وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة **(اونلاين،2012).**

3.5 العلاقة مابين الرئيس محمد مرسي والمجلس العسكري:

بعد فوز محمد مرسي بالإنتخابات الرئاسية في مصر، واجهت الرئيس محمد مرسي تحديات داخلية عدة في مقدمتها تحدي الصلاحيات والنفوذ، بالإضافة إلى التحديات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وكانت المشكلات جمة خلفاها النظام السابق، وأهمها النزاع بين الساطة الجديدة في مصر والمؤسسة العسكرية، ولقد عمل المجلس العسكري على التأثير على تلك الساطة من خلال منح صلاحيات منقوصة للرئيس قبل تسلمه الرئاسة وسحب الصلاحيات الكبرى، وفقاً للإعلان الدستوري والذي جعل العديد من قرارات الرئيس ملحقة ومشروطة بموافقة المجلس العسكري. وكان يهدف المجلس العسكري من تلك الإجراءات الحفاظ على سيطرته ونفوذه السياسي **(الزواوي،2012)**.

أصبحت مصر بعد إنتخاب الرئيس في حال أشد سوءا من قبل، إذ أصبح هنالك ازدواجية في الساطة بين الرئيس المنتخب بإرادة شعبية وبين مجلس عسكري عينه مبارك قبل خلعه، وأصبح للبلاد رأسان متصارعان، وفي ظل هذا الصراع انفجرت عشرات الأزمات اليومية في البلاد بسبب رفض كثير من مسؤولين الدولة وأغلبهم من عهد مبارك تنفيذ مشاريع الرئيس مرسي لعلمهم بأن الساطة الحقيقية في يد العسكر، وهذه الازدواجية الساطوية جعلت البلاد على شفير الإنهيار المؤسسي، خاصة وأن ساطة العسكر قد فاقت ساطة الرئيس المنتخب، ومن ثم كان لابد من إجراء حاسم وجرئ مهما كانت درجته وقوته **(عبد العزيز،2012)**.

وقعت مجزرة الجيش المصري في2012/8/5م على الحدود المصرية مع رفح، إذ تواكبت مع المجزرة حملة إعلامية شرسة يقودها العسكر تتهم فيها الرئيس مرسي بالتسبب في الحادثة بسبب فتحه للمعابر وإطلاقه لسراح المعتقلين السياسيين، تلك المجزرة التي فتحت الطريق أمام مرسي ليتخذ قرارات حاسمة، وكان لها لتلك القرارات التي أنهت الصراع الساطوي لصالح الرئيس المنتخب محمد مرسي. وبعد أسبوع من مجزرة رفح أصدر مرسى قراراً بإحالة المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلّحة ووزير الدفاع ومساعده الفريق سامي عنان للتقاعد، وتعيينهما مستشارين له، وتعيين الفريق عبد الفتاح السيسى وزيراً للدفاع

وقائداً عاماً للقوات المسلّحة، واللواء صدقي صبحي رئيساً لأركان القوات المسلّحة **(عبد العزيز،2012)** .

4.5 التوجيهات السياسية للرئيس محمد مرسي:

يقر اغلب مفكري السياسة الخارجية، بأن المتغيرات الداخلية بتنوع أوجهها تؤثر على آلية عمل السياسة الخارجية، وأخـذ تلك الأوجـة العملية السياسة والنظام السياسي فهي ذات تأثير مباشر على صانع السياسة الخارجية، بل أنه في بعض النظم السياسة يساهم صانع القرار بصنع السياسة الخارجية بشكل مباشر **(محمد، 2011)**.

لذا فان عملية البحث في السياسة الخارجية لدولة ما لأيتم بمعزل عن النظام السياسي الداخلي، التي تصنع أورقته السياسية الخارجية، وفي مصر وبعد ثورة 25 يناير التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسي يختلف بكافة المعايير والظروف عن سابقة. ومن الطبيعي أن تواجه العملية السياسة مشكلات بنيوية، وأخرى تنظيمية لتغير القديم، والمجيئ بالجديد، لذا فالعملية السياسية عملية تتسم بالاستمرار إلى حين ترسيخ أركانها وثباتها في نظام سياسي جديد يأخذ قسماته الرئيسة من العملية السياسة ذاتها.

وتُوضح الدراسات النظرية للسياسة الخارجية بأن تباين الدول في تجانسها وتآزرها الداخلي يرتب تباين في فاعلية حركة السياسة الخارجية لها فالدول التي تتمتع نظمها السياسية، وبالضرورة صُنّاع قراراتها بالدعم والتأييد الاجتماعي الداخلي هي تلك الدول التي تتميز بالقدرة على المبادرة السياسية الخارجية. لذلك إن الدعم الاجتماعي الداخلي إنما يحرر حركة صُنّاع القرار السياسي الخارجي من أثر تلك القيود والضغوط السياسية التي يتعرض لها هؤلاء في حالة غياب مثل هذا الدعم أو ضآلته، وفي حالة غياب أو ضآلة الدعم الاجتماعي الداخلي فأنه يترك تاثيرة السلبي في حركة السياسة الخارجية للدولة، الذي لا يمكن تجاوز الأثر الناجم عنها في السياسة الخارجية ومدى فاعليته. وفي الحالة المصرية تتداخل جملة عوامل مؤثرة في السياسة الخارجية **(محمد،2011)**.

ولقد برزت ثمة تساؤلات عدة بشأن جدلية حكم الرئيس مرسي، وللإجابة عن هذه التساؤلات يجب أولاً معرفة البيئة الجديدة التي أحاطت بسياسة مصر، وتوجهات السياسة الخارجية المصرية ومدى فاعليتها أثناء حكم مرسي. فالمعروف أن السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن أن تعمل في فراغ، وإنما تعمل في ظل بيئة تؤثر فيها وتتأثر بها، فالسياسة الخارجية المصرية أرتبطت ببيئة نابعة من داخل النظام المصري، وأخرى إقليمية ودولية، سواء تلك المتعلقة بجوارها المباشر أو غير المباشر **(العيادي،2013)** .

البيئة السياسية المصرية الداخلية: فلقد شهدت مصر عقب سقوط نظام مبارك حالة من الإستقطاب الحاد بين التيارات والقوى السياسية الداخلية المختلفة، ولم تشهد حالة من التوافق على أي من القضايا المطروحة، سواء الداخلية منها أو الخارجية، الأمر الذي ترتب عليه حالة من عدم الإستقرار على كافة الأصعدة. ولقد رسخ حكم مرسي على مدار عام حالة من الإستقطاب الحاد، وقسم المجتمع بين مؤيد للمشروع الإسلامي الذي يمثله الرئيس وجماعته، وبين مناهض من القوى الأخرى. بدلاً من أن يتفرغ الشّعب للعمل والإنتاج، إتجه إلى التناحر بين التأييد والرفض، ولقد حاول حكم مرسي على ترسيخ فكر الإخوان، ونشر هذا الفكر رغم تنامي الشعور المعادي له من يوم لآخر**(سمير،2013)** .

ومن الناحية الإقتصادية، ورثت مصر من النظام السابق أزمات اقتصادية كثيرة، لعل أهمها إرتفاع المديونية الداخلية والخارجية، وتصاعد نفوذ رجال الأعمال الذين أصبح لهم دور كبير في العملية السياسية، كما شهدت مصر عقب الثورة ونتيجة لعدم الإستقرار السياسي تدنيا مستمرا في الأوضاع الإقتصادية، حيث أثرت حالة عدم الاستقرار هذه على القطاع السياحي وأثرت سلبا على الإستثمارات الأجنبية، إلاّ أن الرئيس مرسي لم يحاول تحقيق أهداف الثورة وأهمها العدالة الإجتماعية والإقتصادية، وتوفير فرص عمل وغيرها من طموحات وأمال الشّعب المصري، وعلى العكس كانت السياسات الإقتصادية في عهده اتجهت نحوى الديون الخارجية، والى سياسة الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، والحصول على المساعدات والمنح المالية من الدول الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية،

التي أدت إلى توثيق ارتباط السياسة الخارجية لمصر بعلاقات من التبعية، كما كانت عليه في عهد الرئيس المخلوع مبارك، ولم يلمس الشّعب المصري سوى تصريحات ووعود بمستقبل أفضل**(الغزاوي،2013)**. إذ أن السياسة الخارجية لأية دولة لا يمكنها أن تعتمد فقط على المنح وقروض من الدول الأخرى، وإنما يجب أن تمتلك قاعدة اقتصادية جاذبة للاستثمارات حتى تستطيع النهوض باقتصادها، ورفع المستوى المعيشي للفقراء، حيث أن الانتعاش الإقتصادي والتنمية المستدامة أحد، بل أهم، شروط نجاح وفاعلية السياسة الخارجية لأي دولة.

البيئة السياسية المصرية الخارجية: برز هنالك حالة من عدم الاستقرار التي يشهدها جوار مصر الجغرافي المباشر، فانفصال جنوب السودان يمثل تهديدا لأمن مصر لاسيما مع استمرار حالة التّوتر بين جنوب السودان وشماله، بينما على الصعيد الليبي انتشرت الأسلحة المهربة عبر الحدود المصرية، وعلى صعيد غزة تُعد معضلة الأنفاق من أهم الثغرات التي يتم من خلالها تهريب الأسلحة، وحالة الزخم الثوري التي تشهدها الكثير من الدول العربية وعلى وجه الخصوص سوريا إذ يقوم النظام السوري هناك بأعمال قتل ممنهج تجاه شعبه **(العيادي،2013).**

وعلاقة مصر مع إسرائيل، فقد ظهرت بعد الثورة التي أطاحت بالرئيس مبارك، الكثير من الدعوات المطالبة بضرورة تُعديل إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وقد توترت الحدود بين الجانبين عدة مرات خلال حقبة ما بعد الثورة، جراء الاستهداف المتكرر لخط تصدير الغاز المصري لإسرائيل والأردن، والعدوان الإسرائيلي على غزة 2012، إلى جانب حادث مقتل الجنود المصريين في رفح، وغيره من حوادث العنف والإرهاب، ما مثل تحديا أمنيا كبيرا يتقاطع فيه الخارجي بالداخلي والإقليمي بالمحلي. حيث ظهرت اتجاهات كارثية في السياسة الخارجية لمصر. ففي حين لم يتخذ الرئيس محمد مرسي أي خطوات كبرى كانت قد أثرت بشكل مباشر على العلاقات مع الولايات المتحدة أو إسرائيل على المدى القريب، إلا أنه كان يزرع بذور التحول الجذري في توجهات وطرق إدارة السياسة الخارجية للبلاد. فعلاقة الإخوان الوثيقة مع حركة حماس، كانت ستتبعها عواقب سلبية على المدى الطويل لكلاً من الأمن القومي المصري والعلاقات مع إسرائيل. وفي الواقع،

أن المؤشرات على أن مرسي كان يعطي الأولوية بوضوح لمصالح الجماعة التنظيمية على مصالح الدولة، بما في ذلك من خلال إعادة تحديد أولويات الأمن القومي، أثارت مصادمات مع جهاز أمن الدولة، والجهاز البيروقراطي للدولة المسؤول عن تنفيذ السياسة الخارجية **(العيادي، 2013).**

وحول علاقات مصر مع إيران في عهد الرئيس محمد مرسي التي تحسنت، والتي نتج عنها، الإضرار بعلاقة مصر مع دول الخليج الأخرى والممالك العربية، بإستثناء قطر. فالعلاقات بين مصر والإمارات العربية المتحدة عانت من إنتكاسة كبيرة أبرزها اعتقال نحو أحد عشر عضواً من أعضاء الإخوان المصريين اتُهموا بالإرهاب. كما أن العلاقات السعودية المصرية قد تدهورت هي الأخرى، حيث تم استدعاء السفير السعودي أكثر من مرة **(العدوي،2013) .**

مثلت تركيا أيضاً الحاضنة الأساسية لتيارات الإسلام السياسي فـي الـسنوات الأخيرة، وقدمت النموذج الرئيسي للحكم الإسلامي المعتدل، الذي تمتزج فيـه قـيم الإسلام بتقاليد العلمانية، وعلى مدى السنة الماضية توطدت العلاقات بـين إخـوان مصر ونظرائهم في حزب العدالة والتنميـة التركـي، فـان الإخـوان بقنـاعتهم الإيديولوجية بشان الخلافة الإسلامية وقراءتهم الخاصة للتاريخ العثمـاني، فقـدموا للأتراك نفوذاً بلا ثمن في المنطقة العربية، وقد برز ذلك في زيارات العديـد مـن المسؤولين من جماعة الإخوان لتركيا، وعلى الرغم مـن أن دول الخلـيج تحـتفظ بعلاقات وثيقة مع تركيا، وهي علاقات يدعمها الإنتماء المذهبي السنّي، والتوافـق حول الموقف من العراق وسوريا والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكيـة، إلاّ أن الطابع الإسلامي الحركي لتركيا وتبنيه جماعة الإخوان المسلمين طرحت الـشكوك في الموقف التركي على الصعيد الخليجي، والذي كان يعارضه الحضور السعودي الخليجي **(سلامة،2013).**

وعلى الرغم من إن الشهور الأولى لحكم الرئيس مرسي شهدت نشاطًا على الصعيد العربي إلاّ إن ذلك النشاط انزوى بالتدريج في ظل فتور لافت مع المملكة العربية السعودية كقاطرة للدول الخليجية، فقد كانت المملكة العربية السعودية أولى المحطات الخارجية التي قام الرئيس بزياراتها، ولمرتين متتاليتين، حيث سعى من

خلال ذلك لإرسال رسالة طمأنة لدول الخليج بعدم تصدير الثورة المصرية، مؤكدا على التزام مصر القومي بعروبة الخليج وأمنه واستقراره ووحدته وسلامته الإقليمية، وأن منطقة الخليج تمثل عمقًا استراتيجيا لمصر وأن أمنها لا ينفصل عن الأمن القومي المصري.

ومن خلال ذلك تتضح تلك التساؤلات عن معالم وملامح السياسة الداخلية والخارجية التي تبناها الرئيس محمد مرسي خلال عام من حكمه، باعتباره الصانع الرئيس لسياسة مصر الخارجية، ما يشكل توجها عاما لحركة السياسة المصرية، فقد إتسمت السياسة الخارجية المصرية في العام الأول من حكم مرسي بالنشاط والحيوية على مستوى التحرك، ومن ثم أستطاعت أن تحقق بعض الأهداف الجزئية المهمة، مثل التعبير عن الرغبة في تنشيط بعض دوائر الخارج التي كانت مهمشة، إلى أن ذلك لم يرافقه حصادا يتوائم مع ذلك التحرك**(العيادي، 2013)**. ولعل أهم تلك الملامح ما يلي:

1. كان العامل الإقتصادي حاضر بقوة في ظل الأوضاع الإقتصادية المتدنية التي شهدتها مصر ولا تزال، ومن ثم سعت السياسة الخارجية لتعزيز التعاون مع الخارج في محاولة لجذب الإستثمارات الأجنبية، والحصول على مزيد من القروض والمنح.
2. الإنفتاح على دول العالم، دون الإقتصار على الدائرة الأوروبية والولايات المتحدة، بل تم فتح الباب أمام العديد من الدوائر التي كانت مهملة أو أقل حضورا، مثل الصين وروسيا.
3. الفتور الظاهر في العلاقات مع الولايات المتحدة، رغم أن مرسي تم تأكيده الدائم على أهمية العلاقات المصرية الأمريكية.
4. الموازنة نسبيا بين دوائر الانتماء المختلفة، حيث تم إعطاء إهتمام أكبر بالدائرة الإسلامية، من خلال زيارته خاصة لإيران وتركيا، مع عدم أخذة بالإعتبارات الإقليمية في تلك الزيارات وخاصة دول الخليج العربي .
5. رغم المخاوف التي صاحبت تولي الرئيس مرسي بشأن علاقاته مع إسرائيل، ودعوات إعادة مراجعة إتفاقية كامب ديفيد وطلب تُعديلها لاسيما في ظل ما

شهدته سيناء من أحداث عنف خلال السنة الأولى للرئيس، بسبب الضعف الأمني واللوجستي جراء بعض بنود إتفاقية السلام، إلا أن الرئيس مرسي أكد إحترامه والتزامه بالمعاهدات الدولية التي تم إبرامها بين الجانبين وورثها النظام الجديد بعد الثورة، وسادت العلاقات المصرية الإسرائيلية حالة من الترقب **(العيادي،2013)**.

وإذا كانت فاعلية السياسة الخارجية لدولة ما تقاس بمدى تحقيقها لأهدافها وللمصالح القومية لهذه لدولة، وكذلك بمدى فاعليتها بالتكيف مع الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة، ومدى قدرتها على مواجهة الأزمات التي تعترض تحقيق أهدافها والمواءمة بين المصالح وتحقيق الأهداف بأقل الخسائر. ومن خلال تبين حكم مرسي تهديداً لأسس السياسة الخارجية المصرية، بتقويضه المصالح الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي كانت تعلوها مصالح حركة الإخوان المسلمين، هنا برز سخط القوات المسلّحة المصرية التي تمثل قوى كبرى في سياسة مصر سواء أكانت داخلية أو خارجية، تجاة الرئيس بسبب وقوعه في هفوات وأخطاء قاتلة مثل توجيه تهديد للنظام السوري ودعمه المعارضة، الأمر الذي دفع الجيش لإصدار بيان توضيحي جزم فيه بأنه يسخر طاقاته لخدمة الوطن والدفاع عن وحدة أراضيه وحدوده وأنه لن يدخل في نزاع أو يستخدم إمكاناته ضد أي بلد شقيق **(خلوف،2013)**.

غير أن الأحداث التي وقعت ايضاً من أعمال الفوضى، ومحاولات القيام بثورة ضد الرئيس. وتأزم الأوضاع التخبط الذي كان يحصل من الرئاسة في موضوع إتخاذ القرارات، ومن ثم يجري التراجع عنها تحت الضغط، وكذلك التفرد بإتخاذ القرارات من دون مشاورة المؤتلفين معه، ودون محاولة إقناعهم، ومن دون أن يقوم بعملية جس نبض الشارع وتهيئة الرأي العام قبل أن يقدم على إتخاذ أي قرار **(التحرير،2013)**. حيث لجأ مرسي إلى خطابات شعوبية غايتها الإستقطاب السياسي، فخلق حالة من عدم الثقة وأدى إلى شلل مصر عن الحركة، فلم يع مرسي أن المعارضة المجتمعية لها دور في بناء الديمقراطية، بل سعى إلى تقزيمها، كانت وعود الرئيس غير قابلة للتحقق، وطريقة محاورته لخصومه السياسيين تنم عن نوع

من التعالي، ليتسبب في إهدار فرصة التوافق السياسي في وقت مناسب، ويضع مصر على حافة الحرب الأهلية والصراع العنيف بين مختلف الأطراف، تلك الأسباب التي جعلت الجيش المصري يطيح بالرئيس محمد مرسي، بعد عام وثلاثة أيام فقط قضاها في الحُكم.

5.5 الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي:

لقد حاولت أمريكا في بداية الأمر، أن تهدئ الأوضاع حتى توجد الاستقرار في نظام الحُكم الذي أستطاعت أن تحافظ على بقائه بيدها بعد الثورة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. ولكن لم يحصل الاستقرار الذي كانت تنشده من مرسي والإخوان على اعتبار أنهم حزب الرئيس وأكبر حزب منظم بعد إلغاء الحزب الوطني، وكانت تتوقع أن يعملوا على استقرار الوضع كما فعل الحزب الوطني مع الرئيس المخلوع طوال 30 سنة، فأمريكا تهتم بأن تكون مصر مركز إستقرار لتستطيع أمريكا إتخاذه منطلقاً آمنا لنفوذها ومشاريعها.

حيث واجهت الرئاسة المصرية وضعاً حرجاً للغاية بإستمرار الإحتجاجات والإعتصامات الشّعبية المناوئة لقرارات الرئيس محمد مرسي الأخيرة، وفشل الطاقم الرئاسي في إحتواء الغضب الشّعبي الذي إمتد ليشمل محافظات مصرية عديدة **(العمراني،2013)** .

ومع حلول الذكرى الثانية للثورة المصرية في كانون الثاني عام 2013، خرج المصريون إلى الشوارع للإحتجاج ضد حكم مرسي والتعبير عن إستيائهم مما يسمى بـ "أخونة" المجتمع وتزايد أعمال العنف والقمع وتدهور مستويات المعيشة وإستمرار الفساد، وبالإضافة إلى ذلك لم يتمكن مرسي من إصلاح أو مساءلة قوات الأمن - التي إنتهجت أسوأ أساليب القمع ضد المصريين الذين احتجوا ضد مبارك **(العمراني،2013)** .

واستمر الجمود بين الرئيس والمعارضة طوال ربيع عام 2013. بلغت أعمال العنف ذروتها خلال الإعتداءات على مقرات الإخوان المسلمين والقصر الرئاسي في القاهرة في آذار 2013. لم تقتصر الإضطرابات على المعارضة السياسية. فقد

قامت الشرطة وقوات الأمن بتنظيم إضرابات على الصعيد الوطني، وهي خطوة لم يسبق لها مثيل**(Fanack، 2013)**.

أدت الصدامات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن في القاهرة وبورسعيد والسويس والإسماعيلية إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى. في كانون الثاني عام 2013، أعلن مرسي حالة الطوارئ لمدة شهر ودعا إلى حوار. رفضت المعارضة دعوته، وطالبت بدلاً من ذلك بحكومة وحدة وطنية وإدخال تُعديلات على الدستور.

ثم اضطربت الأمور في مصر وخاصة في 2013/6/26، حيث اعترف الرئيس مرسي أنه ارتكب أخطاء، ولكنه لم يحددها، ولكنه كان يشير إلى الإعلان الدستوري في 2012/11/22 الذي أثار الناس عليه والدعوة لإسقاطه **(صحيفة المصري اليوم،2013)** .

أطلق ناشطون من الشباب حملة "تمرد"، تضمنت مطالبهم إقامة حكومة مؤقتة وتُعديلات على الدستور وإنتخابات رئاسية مبكرة. إدعت حركة تمرد أنها جمعت 22 مليون توقيعاً، حاصلة على تأييد واسع من نشطاء وأحزاب سياسية ومواطنين عاديين. دعت حركة تمرد إلى مظاهرات حاشدة في الذكرى الأولى لرئاسة مرسي في2013/6/30. حيث خرج عشرات الآلاف من المصريين إلى الشوارع للمطالبة بإستقالة مرسي. وفي المقابل، تم تنظيم مظاهرات مؤيدة لمرسي في جميع أنحاء البلاد. أوقعت الاشتباكات مع قوات الأمن 24 قتيلاً على الأقل ومئات الجرحى، معظمهم من المحتجين المناهضين لمرسي، وفق هيومن رايتس ووتش**(Fanack، 2013)**.

وفي 2013/7/1، أعلن وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي عن مهلة 48 ساعة وأنذر حكومة مرسي بإتخاذ خطوات ضدها أذا لم تذعن لمطالب المحتجين. ومع ذلك، تجاهل مرسي الإنذار وقلل من شأن مظاهرات 30 حزيران وقدم تنازلات غير كافية، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية ومراجعة الدستور **(التحرير،2013)**.

وفي آخر خطاب له يوم 2013/7/2 كرر محمد مرسي قوله إنه ارتكب أخطاء وحصل منه بعض التقصير وإنه على إستعداد لتصحيح كل ذلك، ما يوحي بأنه كان

قابلاً بأي حـل وسط، وعقـب تهديد الجيش له بإعطائه مهلـة 48 ساعة **(التحرير، 2013)**.

وفي 3/7/ 2013، تدخل وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي وأعلن عزل الرئيس مرسي من منصبه وإيقاف العمل بالدستور. وأعلنت القوات المسلّحة المصرية تكليف رئيس المحكمة الدستورية بإدارة شؤون البلاد وتعطيل العمل بالدستور وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة. كما تضمن البيان تشكيل حكومة كفاءات ولجنة لمراجعة التُعديلات الدستورية. ودعا البيان الشّعب المصري إلى الإلتزام بالتظاهر السلمي، وحذر من التعامل بقوة وحزم مع كل من يخالف القانون والخروج عن السلمية **(هيئة تحرير الجزيرة،2013)**.

أدى الإنقلاب العسكري إلى مزيد من العنف والاستقطاب. حيث أقام متظاهرون مؤيدون لمرسي، الذين طالبوا بعودة مرسي إلى الرئاسة، اعتصامات ومظاهرات سلمية في ساحتي رابعة العدوية والنهضة في القاهرة، حيث اشتبكوا مع قوات الأمن ومحتجين مناهضين لمرسي في 2013/7/8، قُتل فيها 51 شخصاً، تلتها مجزرة أخرى في 2013/7/27، قُتل فيها 74 شخصاً **(Fanack، 2013)**.

إتخّذ مجلس الوزراء المصري قراراً للسلطات إتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للمظاهرات، حيث تحركت القوات المسلّحة 2013/8/14 إلى مواقع الإحتجاج الرئيسية، واستخدمت القوة المميتة وغير المبررة وإطلاق الرصاص الحي، حيث بلغ عدد المتظاهرين الذين قتلوا في اليوم الأول كان 914 متظاهراً على الأقل وجُرح الآلاف. ووصفت هيومن رايتس ووتش الأحداث بأنها "أسوأ عمليات القتل الجماعي غير القانوني في تاريخ مصر الحديث"**(Fanack، 2013)** .

لقد وقعت إدارة الرئيس أوباما بعد حدوث الإنقلاب مباشرة في حِيرة شديدة بمجرد أن بعد أن قام الجيش المصري بعزل الرئيس المنتخب، فإن هي أبديت تأييدا لِما حدث، تكون قد شكّلت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وانتهكت قانون المساعدات الخارجية الأمريكي، الذي يلزم الحكومة بقطع المساعدات عن أي دولة تشهد إنقلابا عسكريا ضد حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية، وإن هي ساندت مطالبة أنصار مرسي من الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية بضرورة إعادته

إلى منصبه، تكون قد خسِرت ملايين الشّعب المصري وبعلاقاتها الإستراتيجية مع القوات المسلّحة المصرية **(ماضي،2013)**.

وبعد أيام من الغموض الذي ساد الإدارة الأمريكية في تحديد موقف علني من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، خرج المتحدث باسم البيت الأبيض غي كارني ليعبر عن رفض الولايات المتحدة توصيف ما حدث في مصر بأنه إنقلاب عسكري وبرر ذلك بقوله" إن الرئيس مرسي لم يكن يحكم بطريقة ديمقراطية وأن ملايين المصريين خرجوا للشوارع والميادين مطالبين بعزله وهم يرون أن مساندة الجيش لهم، لا تُشكل إنقلاباً. وإن المطالب التي يرفعها المصريون في احتجاجاتهم تتطابق إلى حد كبيـر مع الإصلاحات التي تطالب بها واشنطن وحلفاؤها منذ أسابيع **(ماضي، 2013)**.

وعند حصول الإنقلاب فقد أعلن عن اجتماع الرئيس الأمريكي أوباما مع كبار مستشاريه في البيت الأبيض بخصوص ما حصل في مصر، فلم يدِن أوباما الإنقلاب، بل لم يسمه إنقلاباً عسكريا، ولم يطالب بعودة مرسي بعد عزله، بل طالب بإعادة السلطة إلى حكومة مدنية، أي إلى حكومة أخرى غير الموجودة حاليا، ما يدل على أن أمريكا موافقة على الإنقلاب وعلى إسقاط مرسي وحكومته. بل إن الإدارة الأمريكية صرحت قائلة: "إنه أي مرسي لم يستمع إلى أصوات الشّعب أو يستجب لها"، تماما كما قالت قيادة الجيش المصري بأن "الرئيس محمد مرسي لم يلب مطالب الشّعب" **(التحرير،2013)**.

والمفاد أن الولايات المتحدة الأمريكية، وافقت في البداية على إعطاء الفرصة للحركات الإسلامية بعد ثورات الربيع العربي، ولكن الإدارة الأمريكية كانت تراهن على فشل هذه الحركات وعدم نجاحها في إدارة المشاكل ما بعد الثورات، وكان الهدف من ذلك كشف كافة خرائط الاسلامين، واختبار مصداقية شعبيتهم وقدراتهم، واحتوائهم، سعياً للتحقيق مصالحها، حيث أن الإخوان المسلمين خلال فترة حكم مرسي لم يقدموا التطمينات الكافية للولايات المتحدة الأمريكية لمساندتهم على الأقل بالدرجة التي تجعلها لا تعارض الإنقلاب بصراحة، ولقد عملت على دعم الإنقلاب **(مصطفى،2013)**.

ومما أسهم في الموقف الأمريكي من موقفها من الإنقلاب العسكري الدعم الإسرائيلي في إقصاء تيار الإخوان المسلمين في مصر والإسلام السياسي عموماً، حيث ضلعت إسرائيل في الضغط على الموقف الأمريكي، وإسناد الوضع الجديد في مصر بغض النظر عن مسالة الديمقراطية، ومسارعة ثلاث من دول الخليج العربية، الحليفة للولايات المتحدة، للترحيب بما حدث في مصر وتقديم ما يصِل إلى 12 مليار دولار كمساعدات عاجِلة لمصر، من السعودية والإمارات والكويت، التي كانت تخشى من إنتقال التجربة الإسلامية لبلادنها، وتخشى أن يتحول النظام السياسي في مصر مثل إيران وهذا ما لا تتحمله تلك الدول، التي سوف تصبح محاصرة من المد الشيعي في إيران، والمد الإخواني في مصر، بل تريد أن ترى مصر بنظام سياسي مستقر **(ماضي،2013)**.

أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع الأوضاع في مصر انطلاقاً من تحقيق المصالح الأمريكية، والحفاظ على مكتسباتها، وان القيم والمثل التي كانت تنادي بها الإدارة الأمريكية من حماية حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية في المنطقة، تلك المواقف كانت معدة للاستهلاك الإعلامي فقط ولتلميع صورتها في المنطقة **(ماضي،2013)**.

وحقيقة الأمر، أن الإطاحة المؤسسة العسكرية برئاسة مرسي لم يقابله ردة فعل قوية سواء أمريكية أو أوروبية، فمقارنة بما حدث بأوكرانيا 2014م. حيث دعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، إلى أحترام إرادة الشّعب الأوكراني، وحذروا من تدخل الجيش في العملية السياسية ملوحين بعقوبات ضد قادته إذا ما انحاز إلى السلطة الحاكمة واستخدم القوة ضد المتظاهرين، فإن المجتمع الدولي التزم الصمت حيال ما جرى في مصر عقب عزل الرئيس محمد مرسي من قبل الجيش المصري، كما تجلت المقارنة في موقف أمريكا وأوروبا من مقتل عشرات الأشخاص إبان المواجهات بين قوات الأمن الأوكرانية والمتظاهرين في ميدان الاستقلال، وموقفها من فض الأمن لإعتصامي ميدان رابعة العدوية والنهضة في آب الماضي في مصر، والذي أدى إلى مقتل المئات. **(هيئة تحرير بي بي سي الإخبارية،2014)**.

الخاتمة

بعد المحاولة على الإجابة على سؤال الدراسة (ما هو الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي) فقد توصلت الدراسة إلى الملاحظات التالية:

1. كانت العلاقات المصرية الأمريكية في فترة حكم جمال عبد النّاصر سيئة، وازدهرت تلك العلاقات في فترة حكم أنور السادات، وحكم حسني مبارك.
2. أخطاء مرسي، بأنه لم يشارك القوى السياسية التي شاركت في الثورة في السلطة، حيث لم يدرك الرئيس محمد مرسي بأن القوى السياسية متُعددة في مصر بل أصر على أخونة الدولة من خلال عدة قرارات، وأقصى تلك القوى المؤثرة في مصر وباقي أطياف الشّعب المصري المتُعددة الأوجه، حيث علق الكثيرون من الشّعب المصري الآمال والطموحات على فور محمد مرسي مرشح الأخوان بمنصب رئاسة الجمهورية المصرية.
3. لقد لقيت حكومة مرسي الكثير من المشكلات الإقتصادية التي ورثتها من النظام السابق، لعل أهمها ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية، والتدني في الأوضاع الإقتصادية والمعيشية للشعب المصري، حيث لم يقم الرئيس مرسي بمراجعة تلك الأوضاع والتي كانت متبعة في السابق وتسببت بإفقار الشّعب المصري، بل على العكس فإن حكومة مرسي برئاسة هشام قنديل أقدمت على خطوات كرست هذه السياسات، وتجسدت بالعودة إلى الإقتراض من صندوق النقد الدولي (4.8 مليار دولار) وبشروطه المعروفة، والتي تمثلّت في إقدام الحكومة على رفع الدعم عن بعض السلع بهدف خفض العجز في الموازنة، وإلغاء الدعم عن المحروقات، وزيادة الرسوم على الخدمات العامة إلى إرتفاع أسعار جميع السلع ما انعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين، والتسبب بمزيد من تفاقم الأزمة المعيشية للشعب المصري.
4. كان الإعتقاد لدى مرسي بأن أمريكا تؤمن أن يصل للحكم ما يسمى بالإسلاميين المعتدلين أو الوسطيين إلى الحُكم وتبقى داعمة لهم كما هو حاصل في تركيا، وهو لم يدرك بأن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها أن تتخلى عن أي عميل إذا اهترأ واستنزف، وإذا لم يستطع أن يحقق الاستقرار في نظام الحُكم في البلد،

وتأتي بغيره لتحافظ على نفوذها كما حصل مع سلفه حسني مبارك، فلما وجدته عاجزا عن توفير الإستقرار في مصر لإستمرار مصالحها آمنة ونفوذها مستمراً دون اضطراب تخلت عنه.

5. أن سقوط رأس الهرم لنظام حسني مبارك، لايعني سقوط النظام فمعنى النظام جذوره عميقة (الدولة العميقة) التي هي متداخلة في الإقتصاد والإعلام والقضاء والمؤسسة العسكرية.
6. لقد أستغلت المؤسسة العسكرية إخفاقات مرسي وكانت تتربص له، وحركت الشارع المصري عن طريق أدواته، مثل الإعلام التي تسيطر عليه، وقامت بتحريض القوى السياسية والجماهير للنزول للشارع بما وفر فرصة مواتية لتدخل الجيش ومن ثم الإطاحة بالرئيس مرسي.
7. لقد كان الموقف الأمريكي من الإطاحة بالرئيس مرسي بأنه مؤيدة للإنقلاب، حيث أن ردة فعل الإدارة الأمريكية على ذلك لم يكن بالقوى الكافية من الشجب ويمكن مقرنة ذلك بالمقارنة بردة الفعل الأمريكية على الحكومة الأوكرانية الموالية لروسيا.
8. قامت دول الخليج الموالية بالعلن بتشجيع هذه الإنقلاب وتقديم الدعم المالي للحكومة المصرية الجديدة.

بناءاً على الملاحظات السابقة فيمكن التنبؤ في السيناريوهات التالية حول استمرار الموقف الأمريكي من الحكومة الجديدة في مصر:

أولاً السيناريو الأول: إستمرار الموقف الأمريكي للحكومة الحالية في مصر أذا استقرت الأمور وأستطاعت قمع الإحتجاجات إلا أن هذا السيناريو غير مرجح بسبب عدم الإستقرار في الأوضاع في مصر كتراجع قطاعات الإنتاج المصري، مثل السياحة، والإحتجاجات العمالية، وتراجع البورصة، وتراجع التأييد الشّعبي للعسكر.

ثانياً السيناريو الثاني: وهو الأكثر ترجيح هو عدم إستمرار الموقف الأمريكي المؤيد لهذا الحكومة الجديدة، حيث أن هنالك تحديات كبيرة أمام هذه الحكومة، وخاصة بعد ترشح وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، فمصر تعاني من أزمة

اقتصادية خانقة حيث أن جميع القطاعات المصرية تعاني من حالة ركود خانقة، ومما يزيد ذلك أن الدعم الخارجي المقـدم للحكومـة الجديـدة غيـر كـافي، والإحتجاجات والإعتصامات في مصر زادت ومعارضة النظام الحـالي تزيـد أيضاً، وعلى ضوء ذلك فان الموقف الأمريكي قد يتغير وخير دليل على ذلـك موقف الإدارة الأمريكية عند الإطاحة بالرئيس حسني مبارك فقد تخلـت عنـه الولايات المتحدة فأهم شي بالنسبة للولايات المتحـدة هـو المحافظـة علـى مصالحها.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

الأسود، صادق،(1991)، " **علم الاجتماع السياسي أسسه وابعادة** "، بغـداد ، دارة الحكمة للطبعة والنشر .

اونلاين، صحيفة الشعب اليومية، (2012)،" **العلاقات المصرية - الامريكية تـسير بخطى ثابتة في عهد الرئيس مرسي**"، نشر بتـاريخ 2012/7/16، متـوفر عبر الرابط : http://arabic.people.com.cn/31662/7875752.html

بطرس، ماجد رضا،(2010)،" العلاقـات المـصرية – الامريكيـة ،المـضامين والمستقبل"، **المجلة العربية للعلوم السياسة**، العدد 26 .

بكر، أبو بكر، (2012) ،"**العلاقة بين امريكا والاخوان .. من الالتباس والاتبـارك الى التفاهم والتعاون.**

التحرير، موقع حزب،(2013)، "**ما الذي جعل أمريكا تنقلب على مرسي"،** متـوفر عبر الرابط : http://www.hizb-ut-tahrir.org/index.php/AR/tshow/1835/

توفيق، سعد حقي، (2003م). "**علاقات العرب الدولية "في مطلع القـرن الحـادي والعشرين**"، دار وائل للنشر، عمان.

توفيق، سعد حقي، (2006م). "**مبادئ العلاقات الدولية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

توقه، حسين عمر، (2013**)،" هل جاء دور الجيش المصري بعد الجيش العراقـي والجيش السوري لا قدر ا**لله"، دارسة تحليلية.

جواد، احمد هاشم، (2010م)، "تنظيم الضباط الأحرار في مصر وحركـة يوليـو 1952م"، **مجلة جامعة بابل**، العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2.

جوني، عدي، الجزيرة نت، (2011)،" **اهمية مصر الجيو استراتيجية**"، نشر بتاريخ 2011/2/11، متـــــــوفر عبــــــــر الــــــــرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/ce70d48f-4c6e-4b0f-a840-f39003468a82

الخزرجي، ثامر كامل ،(2005) ،" **العلاقات الدولية واستراتيجية ادارة الازمات** "، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .

الخزرجي، ثامر كامل،(2004)،" **النظم السياسة الحديثة والسياسة العامة** "، دارسة معاصرة في إستراتيجية أدارة السلطة ، دار مجـدلاوي للنـشر والتوزيـع، الطبعة الأولى .

خلوف، محمود،(2013)، " **أخطاء قاتلة أدخلـت الـرئيس المـصري فـي عـالم المجهول**"، وكالة معاً الإخبارية، نشر بتـاريخ 2013/7/3، متـوفر عبـر الرابط: http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=610578

خورشيد، سارة، (2013)، " العلاقات المصرية الامريكية، نظرة تحليلية "، **مجلـة المصري اليوم**.

دلو، برهان الدين،(1989)، " **حضارة مصر والعراق**"، ط1، بيروت1989.

رسلان، هاني،(2011)، "**الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مـصر**"، ملف الأهرام الاستراتيجي ، نشر بتاريخ 2011/3/1. متوفر عبر الـرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=611590&eid=862

الرمضاني، مازن اسماعيل (1991)، "**السياسة الخارجية، دراسة نظرية**"، بغـداد، مطبعة دار الحكمة .

زهره، السيد،(2013)، "**أمريكا والإخوان... حلـف الخيانـة والإرهـاب**"، شـبكة البـصرة، نـشر بتـاريخ 2013/8/13، متـوفر عبـر الـرابط: http://www.albasrah.net/ar_articles_2013/0813/zahra3_030813.htm

الزواوي، نفين خالد،(2010)، " **ما بعد فوز مرسـي بالرئاسـة، قـراؤة تحليليـة للمشهد المصري ودوائر التحديات الاقليمية والدولية**"، مركـز الدارسـات المعاصرة، أم الفحم.

سالم، علاء، (2011)، " **ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الامريكي**"، ملف الاهـرام الاسـتراتيجي، نـشر بتـاريخ 2011/10/1،متـوفر عبـر الـرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=611583&eid=584

سعدون، شوكت، (2007)،"**عناصر قوة الدولة الاستراتيجي – النظري والتطبيقي**"، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .

سلامة، معتز،(2013)، "**اعادة الاكتشاف الاستراتيجي للعلاقات المصرية الخليجية**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، نشر بتاريخ 2013/7/25، متوفر عبر الرابط: http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=133

سمير، احمد، (2013)،" **الأخطاء العشر للرئيس مرسي أو الأسباب العشر للانقلاب العسكر**"، نافذة مصر السياسية ، نشر بتاريخ 2013/9/10، متوفر عبر الرابط: http://egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=34370

شلبي، السيد أمين،(1996)، مترجم عن جيفري أرونسون،" **العلاقات المصرية الامريكية 1946-1956** "، مكتبة مدبولي.

شلبي، السيد أمين،(2011)،"**العلاقات المصرية الامريكية 1950-2010 ، نظرة مستقبلية**"، مركز الدراسات المستقبلية المصري.

شينكر، ديفيد،(2013) ،" **نظرة ثاقبة في غياهب عالم المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لمصر**"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، نشر بتاريخ4/ 2014/9،. متوفر عبر الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/inside-the-complex-world-of-u.s.-military-assistance-to-egypt

صبري، محمد، (1926م). "**تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**"، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط1، القاهرة.

صحيفة المصري اليوم،(2013)، " **مواجهات الشارع في 2013 ، سلطة ومعارضة، معارك لاجل الدم** " نشر بتاريخ 2013/12/18، متوفر عبر الرابط: http://www.almasryalyoum.com/news/details/357163

طعمة، حسن،(2010). "**نظرية اتخاذ القرارات**"، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والطباعة.

عارف، نصر محمد،(1995) ،" **نظريات السياسة المقارنة وتطبيقها في دراسة النظم السياسية العربية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عبد الحليم، سميحة، (2013)، " **الجيش المصرى، تاريخ حافل بالبطولات** "، موقـع أخبار مـصر، نـشر بتـاريخ 2013/7/17، متـوفر عبـر الـرابط :
http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=243454

عبد الغني، أماني،(2013)، "**أمريكا ومصر: حينمـا تطغـى الميكيافيلليـة علـى الديمقراطية**" ،مركز مصر للدارسـات والمعلومـات، نـشر بتـاريخ 15/ 2013/8، متـــــــــــوفر عبـــــــــــر الـــــــــــرابط :
http://www.almasryalyoum.com/news/details/319528

عبدالحليم، عبدالله،(2012)،" **الولايات المتحدة الامريكية والتحولات الثورة الـشعبية في دول محور الاعتدال العربـي 2010-2011** "، رسالة ماجـستير غيـر منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين .

عبدالحميد، احمد،(2013)**،" مصر الثورة لن ترهبها لغـة الوعيـد والاسـتقواء"**، صحيفة الوفد المصرية، نشر بتاريخ 2013/7/6. متـوفر عبـر الـرابط:
http://www.alwafd.org

عبدالشافي، عصام،(2012)،"**معضلة الثورات، خريطة التوترات الطائفية فـي دول الربيع العربي**"،المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.

عبدالعزيز، شريف،(2012)، " **أسرار الإطاحة بطنطاوي وعنان**"، مفكرة الإسـلام، نــــشر بتـــــاريخ 2012/8/13، متــــوفر عبـــــر الـــــرابط:
http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2012/08/13/154271.html

عبدالمنصف، مي حسين،(2013)، " الموقف الامريكي من ثورة 25 يناير"، **مجلـة الحوار المتمدن** العدد (4046) نشر بتاريخ 2013/3/29 متوفر عبر الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=351920

العدوي، عادل،(2013)، "**سياسة مصر الخارجيـة المتغيـرة**"، معهـد واشـنطن لدراسات الشرق الأدنى، نشر بتاريخ 2013/10/17، متوفر عبر الـرابط:
analysis/view/egypts-evolving-http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-foreign-policy

العلي، محمد مهنا،(1984) "**الوجيز في الإدارة العامة**"، الـدار الـسعودية للنـشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى.

عليوة، السيد وآخرون،(2002) " **مبادئ علـم الـسياسة**"، كليـة التجـارة وإدارة الأعمال، جامعة حلون ،2002.

العمراني، خالد موسى،(2013)، " **مرسي، مبارك الثاني؟** "، وكالة الأنباء العالميـة انتر بريس سرفيس ، نشر بتـاريخ 2013/7/25، متـوفر عبـر الـرابط: http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2820

عمرو، عبدالرؤوف احمد،(1991). "**تاريخ العلاقات المصرية الأمريكيـة 1939-1957**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

عوديد.عران،(2012)،" مصر الفترة الضبابية." **مجلة "، مباط عال- نظرة شـاملة** عدد349/يونيو 2012" معهد دراسات الأمن القومي –جامعة تل ابيب.

عون، حسن،(1969م). "**ابرز ملامح ثورة 23 يوليو** "، دار المعارف بمصر، ط1، مطبعة المغرب.

العيادي، نيفين،(2013)، "**سياسة مصر الخارجية في عام من حكم مرسي**"، مركز المصري للدارسات والمعلومات،نشر بتاريخ 2013/6/27،، متـوفر عبـر الرابط: http://www.almasryalyoum.com/news/details/319441

الغزاوي، ايهاب ،(2013)، " **أخطاء الـرئيس محمـد مرسـى**"، نـشر بتـاريخ 2013/2/1، متـــوفر عبـــــر الـــــرابط: -See more at: http://25janaer.blogspot.com/2013/02/blog-post_2140.html#sthash.1mmAIbaT.dpuf

الفضل، مؤيد عبدالحسن،(2004). "**نظرية اتخاذ القرار (مدخل كمي)**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .

فينسك(Fanack)،(2013)، "**حكم مرسي والانقلاب 2013** "، وقائع واحداث الشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، 2013 ، متـوفر عبـر الـرابط: http://fanack.com/ar/countries/egypt/history/morsis-rule-and-the-coup-2013/

كاظم، نعمة هاشم،(1979)، " **العلاقات الدولية**"، الجزء الاول، جامعة بغداد، كليـة القانون والسياسة، قسم السياسة .

ماضي، محمد،(2013)، "**مصالح أمريكا تجبر إدارة أوباما على تغيير موقفها مـن أحـداث مـصر**"، نـشر بتـاريخ 2013/7/15، متـوفر عبـر الـرابط: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=36439250

محرم، رياض حسن (2003)، "تطور الحركة النيابية والحزبية فـى مـصر مـن عصرمحمد على إلى ثورة 1952 "، **مجلة الحوار المتمدن** العـدد (2003)

نـــشر بتــاريخ 2010/5/12، متــــوفر عبـــــر الـــرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215000

محمد، هيفاء،(2010)، " **المحـددات الداخليـة للـسياسة الخارجيـة، المحـددات الدستورية والسياسة والعملية السياسة** "، دراسات دولية، بغداد.

محمود، فارس تركي،" **العلاقـات المـصرية الامريكيـة 1991-2001** " مركـز الدارسات الاقليمية، جامعة الموصل.

المدهون، رانية، (2013) " **العلاقات المصرية الأمريكية بين ناصر ومغلوب**"، شكبة الأخبـار العربيـة، نـشر بتـاريخ(2013)، متـوفر عبـر الـرابط :
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=82885

المديني، توفيق، (2011)، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، **المستقبل العربـي**، المجلد 33 العدد 386.

مصطفى، نادية، (2013)، "حالة التوازن العالمي حول الشرق الاوسط وانعكاسـاته على مصر"، دارسة تحليلية.

مقلد، إسماعيل صبري (1991) "**العلاقات السياسية الدولية**"، دراسة في الأصـول والنظريات .المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

مقلد، إسماعيل صبري، (1968) "اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية"، القـاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123.

المنشاوي، محمد (2014)**،"عودة المياه لمجاريها فى العلاقات المصرية الأمريكية"**، صحيفة الـشروق، نـشر بتـاريخ 2014/1/17. متـوفر عبـر الـرابط:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=dcab368f-78b8-4c05-a571-68b13ce4a6cb

الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، (2013)**،" السكان، مصر**"، نشر بتاريخ 2013، متوفر عبر الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1

موقع المركز المصري للشؤون الخارجية،(2010)، "**السياسة الخارجية المـصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك**"، سلسلة أوراق، نـــشر بتــاريخ 2010/6/11، متــــوفر عبـــــر الـــرابط :
https://sites.google.com/site/misraffairs/readings/egypt_fp

النجار، احمد السيد، (2011)، " **ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر.. تبديد أرصدة القوة، الاقتصاد والفقر والتهميش كمحصلة للسياسات الاقتصادية العامـة"**، مركز الجزيرة للدراسات نشر بتاريخ 2011/10/13.

الهيئة العامة للاستعلامات المصرية،(2014)، " **نظـرة علـي التـاريخ الحـديث للاقتـصاد المـصري"**، نـشر بتـاريخ 2014، متـوفر عبـر الـرابط: http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=410

هيئة تحرير بي بي سي، الإخبارية،(2014)، "**ما اوجـه الاخـتلاف بـين الازمـة أوكرانيـــا وازمـــات الربـــع العربـــي"**، متــوفر عبــر الــرابط: http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2014/02/140224_ukraine_arabs_comments.shtml

هيئة تحرير، الجزيرة، (2013)،" **الجيش المصري يعزل مرسي ويعطل الدستور"**، متوفر عبر الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/99adcaa6-45c6-47e5-bb83-35b183cf1f90

ياغي، إسماعيل احمد. (1998). "**الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** "، مكتبة العبيكان، ط2، القاهرة.

ب. المراجع الأجنبية:

D.C.Broovings, (1981), (**Francis Beer,peace against war,san fransisco: w, H free man)** ,pp.283_284).

Snyder, I (1962). **Foreign policy decision making**. The free press, glenoe. William Quantedt ,(2006), **saudi Arabs in the 1980s**:foreign policy Security,oil Washington.Tehran news ,feb21.